

Distr.: General
28 June 2011
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه التقرير الوطني للسنغال عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لينظر في الاستعراض الوزاري السنوي المقرر إجراؤه خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

وتفضلوا، يا صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) عبد السلام ديالو

السفير

الممثل الدائم



المرفق

اتحاد البحوث الاقتصادية والاجتماعية

العرض الوطني الطوعي للسنغال المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (بشأن التعليم)، جنيف، ٢٠١١

تموز/يوليه ٢٠١١

تقرير مؤقت

عبد الله دياغني

أيار/مايو ٢٠١١

مقدمة

وضعت حكومة السنغال التعليم والتدريب على رأس أولويات سياساتها الإنمائية بتكريس حل إنفاقها لهذا القطاع. وذلك لأن تعليم الإنسان لا يؤثر على إنتاجيته وحسب، وإنما على إنتاجية الآخرين أيضا. ويغير التعليم أيضا من سلوك الناس على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. ويشابه هذا الأثر ”معرفة جماعية“: أي معلومات تفيد المجتمع وتبرر تكريس استثمار حكومي ضخّم لها بهدف جعل هذا المورد الجماعي متاحا لكل شخص. ومع ذلك، فإن السياق الاقتصادي الكلي الذي يتطور فيه النظام التعليمي للسنغال يتطلب استخداما فعالا للموارد المتاحة بغية كفالة تلبية أداء القطاع لتوقعات الحكومة واتفاقه مع التزاماتها إزاء المجتمع الدولي في مجال التعليم. والاستعراض السنوي لقطاع التعليم، الذي يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة في النظام التعليمي، وزيارة التقييم السنوي التي يقوم بها الشركاء التقنيون والماليون، التي تسبق ذلك الاستعراض، هما آليتان تهدفان إلى ضمان مصداقية جميع الجهات المعنية وتعزيز الحوكمة الجيدة في قطاع التعليم. كذلك فإن الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١، الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالتعليم وبالتقدم المحرز في ذلك المجال، يتيح أيضا لحكومة السنغال فرصة لمواصلة حوارها مع المجتمع الدولي بشأن سياساتها وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها في مجال التعليم. ويأتي هذا التقرير، المقدم للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١، نتيجة لجهد جماعي من جميع الجهات المعنية بالنظام التعليمي في السنغال. وهو لا يعرض ببساطة وجهة نظر الحكومة، فهو ينم عن توافق في الآراء، من جانب جميع الجهات المعنية بالنظام التعليمي السنغالي، بشأن

التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المقررة، والسبيل إلى الأمام، والمشاكل الرئيسية التي يتعين أن تعالج في السنوات المقبلة. ويركز التقرير على التعليم الأساسي، وهو ما يتفق مع الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي رفيع النوعية وتعزيز المساواة بين الجنسين - وعلى مشروع توفير التعليم للجميع.

ويستند هذا التقرير إلى تحليل لاستراتيجيات تطوير النظام التعليمي وتنفيذها، والبيانات المتاحة عن التعليم، ونتائج عمليات المحاكاة التي أجريت على تكاليف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وسيناريوهات التمويل^(١). ويستعرض الفرع ١ سياسات تطوير التعليم والاستراتيجيات المنفذة منذ عام ٢٠٠٠ بهدف تحقيق أهداف تطوير التعليم التي اعتمدها حكومة السنغال. ويتضمن الفرع ٢ وصفاً للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الناجمة عن الالتزامات الدولية في مجال التعليم، حيث تتمثل أهمها في الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم والمساواة بين الجنسين (الهدف ٣) وتوفير التعليم للجميع. ويوفر الفرع ٣ أمثلة على الممارسات الجيدة لالتحاق الفتيات بالتعليم، وهو مجال حققت فيه السنغال نجاحاً ملحوظاً، ومشاركة المجتمع المدني في تطوير التعليم. ويحدد هذا الفرع التحديات التي تواجه البلد حالياً والاستراتيجيات المحتملة لتجاوز تلك التحديات. وتبين الخلاصة الآثار الناجمة عن الأجزاء السابقة من الوثيقة.

أولاً - تنفيذ سياسات واستراتيجيات تطوير التعليم في السنغال

١-١ نظرة عامة عن النظام التعليمي في السنغال

تقوم خيارات السياسات التعليمية الحالية في السنغال على الاستنتاجات والتوصيات الناجمة عن مؤتمرات دولية (مؤتمر جومتيان لعام ١٩٩٠، ومؤتمر دكا لعام ١٩٩٠، وما إلى ذلك) ومؤتمرات إقليمية (الدورة السادسة لمؤتمر وزراء التربية في الدول الأفريقية الأعضاء في اليونسكو، والدورة السادسة والأربعون لمؤتمر وزراء التربية في البلدان الناطقة بالفرنسية، ومؤتمر البلدان الأفريقية المعني بتعليم البنات)، وكذلك على الصعيد الوطني (المؤتمر الوطني المعني بالتعليم والتدريب لعام ١٩٨١)، ومشاورات قطاعية وفرت تقييماً صادقاً للقطاع وأنتجت توصيات ذات صلة بالموضوع. ونتيجة لتقييم النظام التعليمي الذي أجري عام ١٩٩٨، قامت الحكومة بإجراء إصلاح شامل للقطاع واعتمدت، في عام ٢٠٠٠، بيان

(١) أجريت عمليات المحاكاة هذه باستخدام نموذج محسوب للتوازن الدينامي يدمج الأهداف الإنمائية للألفية. وتولى اتحاد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تصميم هذا النموذج، المعروف باسم نموذج محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية، للسنغال.

سياسات لقطاع التعليم (للفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٨) شكل البرنامج العشري للتعليم والتدريب إطاره التنفيذي. وتدمج هذه الوثيقة، التي نُقحت عام ٢٠٠٥، مبادرات تعليمية في إطار الاقتصاد الكلي بتنسيق تلك المبادرات مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر على المدى المتوسط ومع الأهداف الإنمائية للألفية على المدى الطويل. وللبرنامج العشري للتعليم والتدريب ثلاثة أهداف رئيسية، هي: '١' توسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب؛ '٢' تحسين نوعية النظام التعليمي وزيادة فعاليته على جميع المستويات؛ '٣' تحسين الإدارة من خلال زيادة كفاءة تنسيق السياسات وترشيد تعبئة الموارد واستخدامها. وقد بلغ البرنامج العشري مرحلته الثالثة، رغم أنه متأخر بعض الشيء عن الجدول الزمني الموضوع له. واعتمد في عام ٢٠٠٩ بيان سياسات عامة للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١.

٢-١ العقبات الرئيسية أمام النظام التعليمي والاستراتيجيات المنفذة

تعرض تنفيذ النظام العشري للتعليم والتدريب للإعاقة نتيجة لعقبات على صعيد الاقتصاد الكلي وعقبات محددة ماثلة أمام قطاع التعليم. ويبين عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي أن الناتج المحلي الإجمالي للبلد قد تذبذب بقدر كبير منذ عام ٢٠٠٠ (الجدول ١).

الجدول ١

مؤشرات الاقتصاد الكلي للسنغال، ٢٠١٠-٢٠٠٠

المؤشرات	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
معدل النمو الحقيقي (نسبة مئوية)	٤,٢	٢,٢	٣,٢	٤,٩	٢,٥	٥,٦	٥,٩	٦,٧	٠,٧	٤,٦	٣,٢
معدل ضريبة المالية العامة	١٨,٩	١٨,٠	١٨,٣	١٩,٣	١٨,٨	١٨,٥	١٧,٤	١٧,٠	١٦,٩	١٦,١	١٦,٠
الحساب الجاري باستثناء المنح/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (المعيار < = ٥ في المائة)	٦,١-	٧,١-	١٤,٧-	١٢,٦-	٩,٨-	٩,٠-	٧,٩-	٨,١-	٧,٨-	٦,٤-	٨,٧
نسبة مجموع الدين العام إلى الناتج الخلي الإجمالي الاسمي (المعيار > = ٧٠ في المائة)	٣٤,٤	٣٢,٦	٢٤,١	٢٣,٨	٢٠,٧	٤٥,٦	٤٨,٠	٥٥,٢	٦٦,٠	٧٤,٦	٧٨,٦

المصدر: حكومة السنغال، وزارة الخارجية/إدارة الإحصاءات والبحوث الاقتصادية.

ولم يحقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة سنوية تتجاوز ٦ في المائة إلا في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وبالنسبة للسنوات الأخرى، لم تتجاوز الزيادة معدل النمو الديمغرافي إلا بقدر ضئيل(وظل عجز الحساب الجاري مرتفعاً نتيجة لاعتماد البلد المكثف على الادخار الخارجي. وفيما يتصل بالمالية العامة، فإن النمو الاقتصادي المنخفض قوبل جزئياً بكون أن المعدل الضريبي ارتفع من ١٦ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ في حين هبط الدين العام بما يتجاوز النصف، من ٧٨,٦ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٤ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠١٠ وساعد هذان التطوران الإيجابيان في زيادة تخصيص الموارد العامة لقطاع التعليم إلا أن ذلك لم يكف لتخفيف قيود الميزانية الصارمة على قطاع التعليم الذي واجه أيضاً قيوداً داخلية كبيرة. واتسم الجزء الأول من الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ بما يلي: '١' ارتفاع شديد في تكاليف الوحدات فيما يتصل ببناء المدارس ومراتب المعلمين؛ '٢' عدم فعالية النظام التعليمي داخلياً، كما يتضح من ارتفاع معدلات إعادة الطلاب للمراحل الدراسية وتوقفهم عن الدراسة؛ '٣' رفض أعداد كبيرة من المجتمعات المحلية في وسط البلد للمدارس الفرنسية الحديثة لأسباب دينية؛ '٤' وجود تفاوتات مكانية وجنسانية كبيرة في الحصول على التعليم الابتدائي؛ '٥' عدم كفاية مشاركة الجهات المعنية غير الحكومية في وضع السياسات التعليمية وتنفيذها؛ '٦' وجود أوجه نقص كبيرة في أنشطة ضبط النوعية؛ '٧' عدم الاستقرار المؤسسي وتعدد هيئات اتخاذ القرار مما يعيق الإشراف على القطاع وأسفرت كل هذه العوامل عن استحالة تحقيق تقدم مستدام في السعي إلى تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي جيد النوعية للجميع. ويورد الجدول ٢ وصفاً لمختلف العقبات والاستراتيجيات المنفذة بغية الحد منها بقدر كبير وتحقيق أهداف تطوير التعليم.

الجدول ٢

العقبات والاستراتيجيات المنفذة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية

العقبات	الاستراتيجيات
الضغوط الشديدة على الميزانية	- تخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي للتعليم؛ - تخصيص نسبة أكبر من ميزانية التعليم للتعليم الابتدائي
ارتفاع تكاليف الوحدات (تشديد قاعات الدراسة وتوفير المعدات لها، مرتبات المعلمين)	- تخفيض تكاليف البناء بتحسين إجراءات منح العطاءات وتقاسم أفضل الممارسات في مجال البناء؛ - تعيين معلمين من خارج الخدمة المدنية بتكلفة تقل بمرتين أو ثلاث مرات عن تكلفة موظفي الخدمة المدنية؛ - تحسين تنقل الطلاب خلال المراحل الدراسية (عن طريق توجيه وزاري يحظر الإعادة في المرحلة الدراسية الواحدة ويحدد نسبة الإعادة بين المراحل بنسبة ١٠ في المائة)؛ - إعداد وثيقة بشأن تحسين النوعية؛ - إضفاء اللامركزية على الإدارة المالية؛ - زيادة ساعات الدراسة داخل قاعات الدراسة إلى ٨٠٠ ساعة سنوياً؛ - وضع إطار لتنسيق التدخلات بغية توفير معالجة أفضل لمسألة النوعية والإنصاف في حصول البنات والأولاد على التعليم وزيادة دور الشركاء في الاستثمار في هذا المجال؛ - إنشاء مطاعم مدرسية؛ - استحداث الرعاية الصحية والتغذية في مرحلة الطفولة المبكرة
عدم الفعالية الداخلية للنظام التعليمي (إهدار الموارد وارتفاع معدلات إعادة الطلاب للمراحل الدراسية ومعدلات التوقف عن الدراسة)	- تنوع الخيارات التعليمية (كالمدارس الابتدائية المجتمعية الأساس، والمدارس القرآنية الحديثة، والمدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية، وما إلى ذلك)؛ - إجراء حملات للتوعية بأهمية التحاق البنات بالتعليم، ووضع أنظمة تحفيز، وما إلى ذلك؛ - إشراك الحركة المعنية بالتحاق البنات بالتعليم المدرسي في حملات التوعية؛ - وضع إطار لتنسيق التدخلات بغية توفير معالجة أفضل لمسألة النوعية والإنصاف في حصول البنات والأولاد على التعليم وزيادة دور الشركاء في الاستثمار في هذا المجال
رفض أعداد كبيرة من المجتمعات المحلية (للمدارس الفرنسية الحديثة لأسباب دينية (في مدن جوربل، ولوغا، وكاولاك)؛ ووجود تفاوتات مكانية وجنسانية كبيرة في الحصول على التعليم الابتدائي	- إنشاء عملية تشاركية لوضع البرنامج العشري للتعليم والتدريب وتنفيذه؛ - وضع وتنفيذ خريطة تنظيمية للبرنامج العشري للتعليم والتدريب؛ - إجراء استعراضات سنوية للبرنامج تشمل جميع الجهات المعنية؛ - استحداث عملية تشاركية في تصميم السياسة التعليمية وتنفيذها وتقييمها؛ - إجراء تقييمات خارجية سنوية للتقدم المحرز في قطاع التعليم؛ - زيادة إجراءات تفويض السلطات، وإضفاء اللامركزية، وما إلى ذلك
عدم كفاية مشاركة الجهات المعنية غير الحكومية في وضع السياسات التعليمية وتنفيذها وعدم دعمها لتلك السياسات	

العقبات	الاستراتيجيات
وجود نقص في المساهمات عالية الجودة (عدم كفاية إعادة تدريب المعلمين والافتقار إلى الكتب المدرسية) السابقة للدراسة	- تحسين التدريب الأولي والمستمر للمعلمين وإضفاء اللامركزية عليه (توسيع نطاق مدارس تدريب المعلمين و وحدات التدريب الإقليمية؛ والجمع بين هذين النوعين من المؤسسات)؛
	- توفير عدد كافٍ من الكتب المدرسية؛
	- بناء مدارس جديدة وتمويلها؛
	- وضع منهج وطني واختباره
عدم الاستقرار المؤسسي وتعدد هيئات اتخاذ القرار	- إنشاء البرنامج العشري للتعليم والتدريب بصفته برنامجا شاملا لعدة قطاعات تنسقه إدارة تخطيط وإصلاح التعليم
عدم تزويد الجهات المعنية بالتدريب الكافي في النهج البرنامجي والإدارة القطاعية	- وضع برنامج لبناء القدرات وتنفيذه

و جرى اعتماد وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات من أجل الحد بقدر كبير من هذه العقبات، وهي: '١' تعيين معلمين جدد، حاصلين غالبا على مستوى أرفع من التدريب الأكاديمي، بتكلفة أقل بشكل ملحوظ من تكلفة المعلمين من الخدمة المدنية (الجدول ألف (١))؛ '٢' استحداث العمل بنظام الدورتين في المدارس شديدة الازدحام؛ '٣' استخدام قاعات الدراسة التي تضم مستويات متعددة. وحقت هذه التدابير انخفاضا كبيرا في تكاليف مرتبات الوحدات (الجدول ألف (٢)) وأدت النسبة الأعلى من الفئات الجديدة من المعلمين من خارج الخدمة المدنية إلى زيادة معدل الالتحاق بقدر كبير (الجدول ألف (٤)). كذلك فإن انخفاض تكلفة الهياكل الأساسية للمدارس نتيجة لتحسين إجراءات منح العطاءات وتقاسم أفضل الممارسات في مجال البناء أسفر عن زيادة مستويات الالتحاق بالتعليم.

وأدى عدم الفعالية الداخلي للنظام التعليمي إلى قيام السلطات باعتماد توجيه وزارتي يحظر الإعادة بين مراحل التعليم الابتدائي (الذي يشمل ثلاث مراحل مدة كل منها سنتان)^(٢) وزيادة عدد المطاعم المدرسية. وتشمل العوامل الأخرى التي ساعدت في إبقاء الأطفال في المدارس مع الحد من التفاوتات في الالتحاق بالتعليم ما يلي: '١' الجهود الرامية إلى الحد من التفاوتات بين الأقاليم وبين الجنسين، بسبل منها تنويع الخيارات التعليمية (مدارس الأساس على مستوى المجتمعات المحلية، والمدارس القرآنية الحديثة، والمدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية، وما إلى ذلك)؛ '٢' تنظيم حملات التوعية بأهمية الالتحاق بالبنات بالتعليم وإنشاء إطار لتنسيق التدخلات بغية التصدي على نحو أفضل لمسألة المساواة

(٢) تتألف المرحلة الأولى من الصفين الأول والثاني، والثانية من الصفين الثالث والرابع، والثالثة من الصفين الخامس والسادس من التعليم الابتدائي.

والإنصاف في حصول الأولاد والبنات على التعليم؛ '٣' الجهود الرامية إلى زيادة دور الشركاء في التنمية في هذا المجال.

والمناطق التي تتسم بانخفاض مستويات الالتحاق بالمدارس بها هي أيضا المناطق التي تشهد أكبر قدر من التفاوتات بين الأولاد والبنات وأكبر قدر من عدم الثقة في المدارس الحديثة. وتحسن الإشراف على القطاع من خلال تصميم التعليم التشاركي، وعملية الرصد والتقييم التي استحدثها البرنامج العشري للتعليم والتدريب؛ وتنفيذ خريطة تنظيمية تتسم بتفويض السلطات واللامركزية وإجراء تقييمات قطاعية سنوية. وشكلت هذه العملية أيضا وسيلة لتحسين مشاركة الجهات المعنية غير الحكومية. علاوة على ذلك، فإن المشاكل العديدة الناجمة عن تولي ثلاث إدارات وزارية ووكالة لإدارة قطاع التعليم انخفضت نتيجة لإنشاء البرنامج العشري، وهو برنامج شامل لعدة قطاعات، وإنشاء إدارة للتخطيط والإصلاح التعليمي، وهي الإدارة المسؤولة عن تنسيق ذلك البرنامج.

وقد صُممت سياسة ونُفذت بهدف إدخال تحسين كبير على نوعية التعليم وتشمل تلك السياسة، في جملة أمور، زيادة ساعات الدراسة داخل قاعات الدراسة إلى ٨٠٠ ساعة سنويا، وتحسين التدريب الأولي والمستمر للمعلمين وإضفاء اللامركزية عليه، وتوفير عدد كافٍ من الكتب المدرسية، وبناء مدارس جديدة وتمويلها، ووضع منهج وطني جديد واختباره.

٣-١ دور مختلف الجهات المعنية في وضع السياسة التعليمية وتنفيذها والدروس المستفادة من مشاركة تلك الجهات

اقتضت الإصلاحات الرئيسية التي استحدثها البرنامج العشري للتعليم والتدريب في حقل التعليم في أوائل القرن الحادي موارد إضافية من أجل تنفيذها لم يكن بوسع الدولة أن توفرها منفردة. ولهذا السبب، شرعت الحكومة في إنشاء شراكة نشطة بغية الحصول على الموارد بكل السبل من مختلف الجهات المعنية في النظام التعليمي. ودخلت الحكومة في حوار مستمر مع النقابات واتحادات أولياء الأمور والشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية، حيث توفر تلك الجهات مساهمات مستمرة في السياسة التعليمية للبلد. ولا تشكل هذه المساهمة مساهمة مالية كبيرة وحسب، وإنما أيضا عنصرا هاما من عناصر الإدارة التشاركية. ويبين الجدول ٣ أدوار مختلف الجهات القطاعية المعنية في تنفيذ السياسة التعليمية والدروس التي ينبغي اكتسابها من تلك المشاركة.

الجدول ٣

أدوار مختلف الجهات المعنية والدروس المستفادة من مشاركتها

الجهات المعنية	الأدوار المضطلع بها في وضع السياسة التعليمية وتنفيذها	الدروس المستفادة من مشاركة تلك الجهات
النقابات	- إدارة الموارد البشرية من خلال ما يلي: - عمليات نقل الموظفين؛ - إنهاء العمل بحرص الأمان؛ - تنظيم أوضاع المعلمين من خارج الخدمة المدنية (الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية، والضمان الوظيفي، والمرتبات)؛ - المشاركة في تصميم البرنامج العشري للتعليم والتدريب وتنفيذه وتقييمه؛ - المشاركة في حلقات العمل وزيارات التقييم والاستعراضات؛ - المشاركة في تدريب المعلمين وتحسين ظروف عملهم؛ - المشاركة في الدراسات المتصلة بالمنظمات غير الحكومية من أجل القطاع؛ - تحسين البيئة الاجتماعية للمعلمين	- زيادة الشفافية في إدارة النظام التعليمي؛ - الحاجة إلى إنشاء نقابات جيدة التنظيم مع اتسامها بقدر كبير من المسؤولية؛ - زيادة تواتر الإضرابات وما ينجم عنها من انخفاض في عدد ساعات التعليم داخل قاعات الدراسة بوصف ذلك مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في القطاع؛ - الافتقار إلى آليات منع النزاعات نتيجة لوجود مشاكل في إقامة حوار مستمر مع نحو ٣٠ نقابة - الحاجة إلى بناء قدرات النقابات؛ - وضع برامج لتحسين البيئة الاجتماعية وتوفير الإسكان بجيزة الأراضي وبناء المساكن؛ - إنشاء مخطط للتأمين العام؛ - إنشاء مخطط للتأمين الصحي
أولياء أمور الطلاب	- المشاركة في تصميم البرنامج العشري للتعليم والتدريب وتنفيذه وتقييمه؛ - توفير موارد مالية كبيرة وغيرها من الموارد؛ - المشاركة في إدارة حضور المعلمين، وبمستوى أقل في رصد أدائهم؛ - تحسين الحوار بين الحكومة والنقابات	- وجود أوجه ضعف تنظيمية ومشاكل متعلقة بالتمثيل في الاتحاد العام لروابط أولياء الأمور، مما يمنع أولياء الأمور من حماية مصالح أطفالهم بفعالية أكبر من النقابات والدولة؛ - المشاركة الفعالة لأولياء الأمور في لجان إدارة المدارس؛ - الحاجة لبناء قدرات أولياء الأمور على جميع المستويات (على مستوى الإدارة المركزية واللامركزية) بغية مشاركتهم بمزيد من الفعالية في إدارة القطاع
الشركاء على الصعيدين التقني والمالي	- المشاركة في تصميم البرنامج العشري للتعليم والتدريب وتنفيذه وتقييمه؛ - المساعد بالتمويل وباعتماد سياسات تعليمية رفيعة المستوى (أي تقديم دعم للميزانية يستند إلى مؤشرات أداء قطاع التعليم)؛ - المشاركة في زيارات تقييم البرنامج العشري؛ - تعزيز القدرات التقنية للمكاتب الإدارية للقطاع (استحداث أدوات جديدة للتخطيط والتنظيم)، وما إلى ذلك؛ - زيادة الدعم المقدم للميزانية	- تعبئة العديد من الموارد الإضافية والقدرات الإدارية؛ - وجود إجراءات معقدة وغير متجانسة لإدارة الموارد؛ - عدم فعالية دعم الميزانية بما أن الموارد لا تصل دائما إلى القطاع؛ - الحاجة إلى النظر الجاد في فعالية دعم الميزانية

الجهات المعنية	الأدوار المضطلع بها في وضع السياسة التعليمية وتنفيذها	الدروس المستفادة من مشاركة تلك الجهات
المنظمات غير الحكومية	- الدور الرئيسي للاستعانة بالمصادر الخارجية في التعليم غير الرسمي؛ - المشاركة في وضع السياسة التعليمية وتنفيذها وتقييمها؛ - المشاركة بنشاط أكبر في توفير التعليم غير الرسمي؛ - تعبئة موارد كبيرة من أجل القطاع؛ - إنشاء آليات للتنسيق على جميع المستويات؛ - المشاركة في تنفيذ البحوث واستراتيجيات العمل	- وجود معلومات قليلة للغاية عن مشاريع المنظمات - عدم مراعاة أولويات القطاع؛ - قلة عدد المشاريع وعدم التنسيق بينها في إطار البرنامج العشري للتعليم والتدريب؛ - الحاجة إلى تحسين التنسيق بين هذه الجهات المعنية؛ - الحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية؛ - الحاجة إلى تحسين تناسخ هيئات التنسيق بكفاءة
القطاع الخاص	- زيادة المشاركة في تنمية القطاع الفرعي، خاصة في مجالات التعليم العالي والتدريب التقني والمهني	- ربما كان من الممكن زيادة مساهمة القطاع الخاص إذا ما كان قد تلقى المزيد من دعم الدولة؛ - الحاجة إلى تحسين رصد مشاريع القطاع الخاص في قطاع التعليم؛ - الحاجة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الفرعية ذات الصلة (التعليم العالي، والتدريب المهني والتقني)

وفي حين أن أنشطة النقابات غالبا ما تهدف إلى تحسين ظروف عمل المعلمين، فإنها شجعت أيضا على زيادة الشفافية في إدارة ترقية المعلمين، وإيلاء المزيد من الاهتمام للتعليم المهني والتعليم المستمر، وحدوث زيادات كبيرة في المرتبات، وتحسين نظام الحوافز. ومع ذلك، يؤدي كبر عدد النقابات المشاركة في المفاوضات (٢٨ نقابة حاليا) إلى تعدد مجموعات المطالب، والإضرابات، وحالات إلغاء الدروس عشوائيا عقب أعمال الإضراب بالانسحاب من قاعات الدراسة، مما يخفض بقدر كبير من الساعات التي يقضيها الطلاب في قاعات الدراسة.

ويشكل أولياء أمور الطلاب، بصفتهم المستخدمين الرئيسيين للنظام التعليمي، مصدرا هاما للتمويل. وتشكل مساهمتهم المالية جزءا كبيرا من موارد القطاع. وإشراكهم أيضا في الإدارة المدرسية من خلال اللجان الإدارية والمدارس الجديدة والمشاركة في حلقات العمل وفي زيارات الرصد والتقييم يمكنهم أيضا من المساهمة في تطوير المدارس في السنغال. ومنذ وضع البرنامج العشري للتعليم والتدريب، فإن الشركاء في التنمية - ثالث أكبر المانحين للقطاع - ومقدمي الدعم التقني، ما فتئوا يشجعون على اعتماد سياسات رفيعة المستوى. كذلك فإن منظمات المجتمع المدني، التي تركز نشاطها على التعليم غير الرسمي، تقوم أيضا بتعبئة الموارد لفائدة فئات السكان غير المشمولة بالتعليم الرسمي. ورغم أن تلك المنظمات،

شأنها شأن الجهات المعنية غير الحكومية الأخرى، تشارك أيضا في أنشطة البرنامج العشري، فإن أنشطتها لا يعلن عنها ولا تراعي أولويات القطاع.

ويقوم القطاع الخاص بدور هام في تحقيق التطور في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك التعليم قبل المدرسي والتعليم العالي والتدريب المهني. ومع ذلك فهو لا يتلقى حتى الآن دعما حكوميا يتناسب مع مساهماته الحالية أو المحتملة.

ثانيا - التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الدولية في مجال التعليم

في العقد الأول من هذا القرن، أحرزت السنغال مرة أخرى تقدما سريعا صوب تحقيق هدف توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن التقدم لم يكن متساويا في جميع المجالات التي كان متوقعا فيها حدوث تقدم، فقد حدثت طفرة لا يستهان بها. وترد هذه النتائج أدناه، ذلك أنها تتصل بمختلف الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم للجميع والأهداف المتصلة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية.

١-٢ توسيع نطاق الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: الهدف ١ من مشروع توفير التعليم للجميع

ازدادت النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي من ٢,٣ في المائة إلى ٩,٨ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وازدادت النسبة بمعدل ٧,٩ في المائة للبنات و ٧,١ في المائة للذكور، مما ينم عن مؤشر تكافؤ يظل يدل على تقدم البنات. وتشير هذه النسبة المنخفضة للالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي، التي تقل عن الهدف المحدد بنسبة ٢٠ في المائة لعام ٢٠١٠، إلى أن الحصول على هذا المستوى من التعليم ضعيف بالنسبة للغالبية العظمى من الأطفال في سن التعليم. وتخفي هذه النسبة أيضا حالات التفاوت بين الأقاليم. وفي داكار، عاصمة الدولة التي يسكنها أكثر من ربع السكان، كانت هذه النسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٠، في حين أنها بلغت ٢,٢ في المائة فقط في كافرين (وهي منطقة في وسط البلد)، و ٣ في المائة في سيديو (في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد). ويتمثل جانب مثالي آخر في هذه المرحلة من التعليم في سيطرة القطاع الخاص عليه، فهو يحظى بنصف العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم في هذه المرحلة، وفي التعليم المجتمعي الأساس؛ ولا يشكل الملتحقون بالقطاع العام سوى نسبة ٢١ في المائة.

٢-٢ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي جيد النوعية: الهدف ٢ من مشروع توفير التعليم للجميع ومن الأهداف الإنمائية للألفية

وعند استعراض السنغال لأهدافها فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، تعهدت بتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال تقريباً، بمعنى أنه بحلول عام ٢٠١٥ على أكثر تقدير، سيتم توفير التعليم الابتدائي لأكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال بين عمري ٧ سنوات و ١٢ سنة. وتبين دراسة لمعدلات القبول بالمدارس الابتدائية والالتحاق بها وإكمالها حجم التقدم المحرز. وظل معدل القبول في الصف الأول من المرحلة الابتدائية يرتفع باستمرار؛ وازدادت النسبة الإجمالية للقبول من ٨٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وبالمطابق فإن هذه النسبة العالية الحالية تُعزى جزئياً إلى القيد المبكر (في سن دون السن القانونية للالتحاق) والقيد المتأخر في المرحلة الابتدائية، إلا أنها تنم مع ذلك عن حدوث تقدم باهر في الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وتصدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة نجمت بصفة رئيسية عن التقدم المحرز في التحاق البنات بالتعليم، حيث أن الزيادة الإجمالية السنوية في نسبة قبولهن (٤,٥ في المائة) قد تفوقت على نسبة قبول الأولاد (٣,١ في المائة) بقدر كبير. وتوضح هذه الزيادة الكبيرة في معدلات القبول النمو السريع في أعداد الالتحاق الإجمالية مقارنة بنمو السكان في سن التعليم فيما يتصل بالمرحلة الابتدائية. وبالتالي، في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ازدادت نسبة الالتحاق الإجمالية من ٦٧,٢ في المائة إلى ٩٤,٤ في المائة. وفي حالة استمرار هذا الاتجاه، ستصل النسبة إلى ١١٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وترجع الزيادة في نسب القبول والالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى عدد من العوامل، هي: التوسع الجاري في النظام التعليمي نتيجة لتعيين عدد كبير من المعلمين من خارج الخدمة المدنية بعد دورة تدريبية قصيرة من التدريب المهني؛ وتشديد الدولة لقاعات الدراسة وقيام المجتمعات المحلية بتشديد قاعات دراسة مؤقتة؛ تنظيم حملات توعية تعزز التحاق الأطفال بالمدارس في الصف الأول من التعليم الابتدائي؛ والاتساق الأفضل بين الإمداد والعرض المحدد من خلال إنشاء عدد متنامٍ من المدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية الحكومية والخاصة، بصفة خاصة في الجزء الأوسط من البلد الذي تقطنه جماعات دينية كبيرة تقاوم المدارس الفرنسية.

ورغم حدوث تقدم كبير في إتاحة فرص الحصول على التعليم الابتدائي، يظل النظام التعليمي في السنغال يواجه صعوبات في الإبقاء على التلاميذ وتظل معدلات التسرب مرتفعة. إلا أن جهوداً قد بُذلت. ففي أوائل العقد الأول من القرن الحالي، كان معدل إكمال التعليم يشكل شاعلاً ملحاً، حيث أن ٣٨ طفلاً من كل ١٠٠ طفل مسجلين في الصف الأول كانوا قادرين على إكمال المرحلة الابتدائية. وفي عام ٢٠١٠، من كل ١٠٠ طفل التحقوا بالمدرسة الابتدائية، أكمل ٥٩ طفلاً تلك المرحلة من التعليم، وهو

ما يشكل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة خلال ١٠ سنوات. بيد أنه من الواضح أن هذا التقدم غير كافٍ. وبالمعدل الحالي، لن يظل هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع مستعصيا وحسب، ولكن في حالة عدم القيام بشيء، لن يتم بلوغ هدف السنغال المحدد بنسبة ٩٠ في المائة بحلول ٢٠١٥، ذلك لأنه إذا استمر معدل الزيادة في نسب الإكمال الذي ساد خلال السنوات الخمس الماضية على ما هو عليه، لن تتجاوز النتيجة في عام ٢٠١٥ نسبة ٧٣ في المائة.

٣-٢ تشجيع مهارات التعلم والحياة لدى الشباب والكبار: الهدف ٣ من مشروع توفير التعليم للجميع

خلال السنوات الأربع الماضية، حدثت مكاسب ملموسة في التعليم التقني والتدريب المهني؛ فقد ارتفع عدد الطلاب لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان من ٢٦٥ طالبا إلى ٢٨٧ طالبا في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. ولا يبين المستوى الوطني التفاوتات بين الأقاليم نتيجة للتوزيع غير العادل لمؤسسات التدريب المهني والتقني بين المناطق الريفية (٢ في المائة) والحضرية (٩٨ في المائة). وتوجد غالبية المؤسسات التي يبلغ عددها ٤٣ مؤسسة في دكا، وتوجد البقية في مراكز حضرية أخرى؛ بينما تنعدم في المناطق الريفية. ومعدل التوسع في التعليم التقني والتدريب المهني في السنغال يقل عن المتوسط بالمقارنة مع بلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل مالي والكاميرون (٤٢٥ طالبا و ١ ٢١٠ طلاب لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، على التوالي). وبضاعف من ذلك وجود عدم تماثل بين مؤهلات الخريجين والمهارات التي تحتاجها القطاعات الراغبة في تعيين الخريجين.

٤-٢ زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بنسبة ٥٠ في المائة: الهدف ٤ من مشروع توفير التعليم للجميع

يقاس إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، الذي يعرف بأنه قدرة الشخص البالغ على القراءة والكتابة بأي لغة، للأشخاص بدءا من سن الخامسة عشرة فما فوق. وحددت الدراسة الاستقصائية لأولويات الأسر المعيشية في السنغال، التي أجريت عام ٢٠٠٥، أن هناك ٨٠٠ ٠٥٧ ٤ شخص أمي، غالبيتهم من النساء، من بين السكان الذين يبلغ عددهم نحو ١١ مليون نسمة. وفي سعي إدارة محو الأمية واللغات الوطنية لمحاربة الأمية، تركز الإدارة تركيزا كبيرا على النساء. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع الالتحاق بالتعليم في هذا القطاع ٩٨٨ ٧٧ شخصا؛ في حين كان الهدف ٨٩٣ ٩٢ شخصا. ومع أن ذلك الهدف لم يتحقق بعد، فإن نسبة النساء اللاتي التحقن بالتعليم، التي بلغت ٨٥,٧ في المائة، تجاوزت بقدر كبير

الهدف المحدد بنسبة ٧٥ في المائة. ومع ذلك، فإن مؤشر "مجموع عدد الملتحقين بالتعليم" لا يشكل مقياساً ملائماً للمعدلات المتزايدة للإلمام بالقراءة والكتابة.

٥-٢ تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥، والمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥: الهدف ٥ مشروع توفير التعليم للجميع والهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية

في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، عادت الزيادة في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالفائدة على البنات بصفة رئيسية. وارتفع مؤشر التكافؤ لنسبة الالتحاق الإجمالية من ٨٧,٠ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٩,٠ في عام ٢٠١٠. وتحقق هدف التكافؤ في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، لم يتحقق التكافؤ بعد في مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي (يصل المؤشر إلى ٩١,٠ لمرحلة التعليم المتوسط و ٧٤,٠ لمرحلة التعليم الثانوي)، رغم أنه تحسن بقدر كبير للبنات خلال العقد الأول من هذا القرن. وبدون بذل جهود إضافية لتخفيض هذه التفاوتات بسرعة أكبر، سيتم بلوغ التكافؤ في النصف الأول من المرحلة الثانوية بحلول عام ٢٠١٣، إلا أن ذلك لن يحدث في النصف الثاني حتى عام ٢٠٢١.

وقد تم تخفيض التفاوتات بين الأقاليم في مؤشر التكافؤ بقدر كبير. ومن جملة أقاليم السنغال التي يبلغ عددها ١٤ إقليماً، هناك إقليمان فقط (كيدوغو وسيديو)، يقعان في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، يقل مؤشراهما عن ١ (رغم أنهما أعلى من ٨,٠).

٦-٢ تحسين جودة التعليم: الهدف ٦ مشروع توفير التعليم للجميع

وتوفر التقييمات الموحدة للطلاب في الصفين الثاني والخامس من التعليم الابتدائي في السنغال، التي أجراها برنامج تحليل الأنظمة التعليمية التابع لمؤتمر وزراء التربية في البلدان الناطقة بالفرنسية^(٣)، فرصة لتقييم التقدم المحرز في اكتساب الطلاب للمعارف في هذه المرحلة من التعليم. وتوفر التقييمات المتاحة، التي أجريت على الفئة العمرية نفسها في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧، مقياساً لمدى تقدم النظام التعليمي في تمكين الطلاب من إجادة تعلم المواد. وليس هناك فرق كبير بين نتائج طلاب الصف الثاني لعامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧ (تقرير برنامج تحليل الأنظمة التعليمية عن السنغال، لعام ٢٠٠٧). ففي عام ١٩٩٦ بلغت نتائج الطلاب في مادتي اللغة الفرنسية والرياضيات ٤٤,٧ من ١٠٠ و ٤٦,٠ من ١٠٠، على التوالي، ولم تسجل سوى زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٤٥ و ٤٧,٢، على التوالي. وبالنسبة لطلاب الصف الخامس، تحسنت النتائج بحوالي نقطة مئوية واحدة في

(٣) مؤتمر وزراء التربية الناطقين بالفرنسية.

كل من اللغة الفرنسية والرياضيات (الجدول ٤). وتمثل النتائج معدلا متوسطا مقارنة بنتائج البلدان الأفريقية التي خضعت لتلك التقييمات.

الجدول ٤

مقارنة متوسطات نتائج الاختبارات لعامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧

الاختبارات	١٩٩٦	٢٠٠٧
الصف الثاني		
نتيجة اللغة الفرنسية	٤٤,٧	٤٥,٠
نتيجة الرياضيات	٤٦,٠	٤٧,٢
الصف الخامس		
نتيجة اللغة الفرنسية	٣٦,٩	٣٨,٣
نتيجة الرياضيات	٤٠,٧	٤١,٨

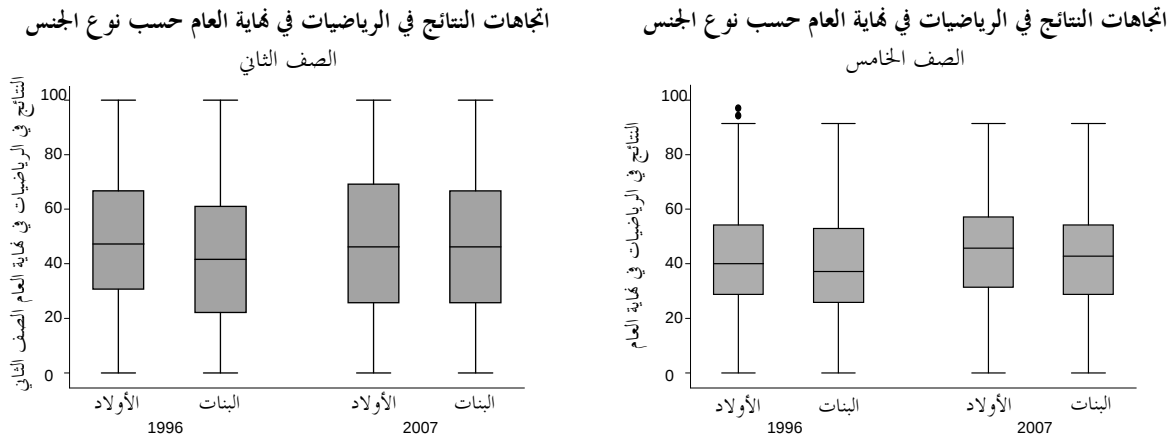
المصدر: تقرير برنامج تحليل الأنظمة التعليمية، التابع لمؤتمر وزراء التربية في البلدان الناطقة بالفرنسية، عن السنغال، لعام ٢٠٠٧.

ومع ذلك، يبين تحليل للسياق أنه رغم بذل مجهود كبير لتزويد طلاب الصف الثاني بالكتب المدرسية لمادتي اللغة الفرنسية والرياضيات، انخفض معدل حصول طلاب الصف الخامس على الكتب المدرسية في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧.

وفيما يتصل بالتفاوتات بين الجنسين في إجادة تعلم المواد، خطت البنات خطوات أكبر في الرياضيات في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧. ففي حين أنه لم يكن هناك فرق كبير بين مستويات الأولاد والبنات في اللغة الفرنسية في الصف الثاني من التعليم الابتدائي، فقد تحسنت مستويات البنات في الرياضيات. وفي الصف الخامس، تحسنت مستويات البنات في المادتين (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١

الاتجاهات في النتائج في مادة الرياضيات حسب نوع الجنس



المصدر: تقرير برنامج تحليل الأنظمة التعليمية، التابع لمؤتمر وزراء التربية في البلدان الناطقة بالفرنسية، عن السنغال، لعام ٢٠٠٧.

ثالثا - دراسات الحالات الفردية

تضمن العقد الماضي أمثلة على الممارسات الجيدة في القطاع يمكن تقاسمها مع البلدان

الأخرى.

٣-١ التحاق البنات بالتعليم الابتدائي: قصة نجاح

بصفة عامة، تمثل مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع مسألة جوهرية. وكلما ازداد انتشار التعليم وسط النساء، ازداد الأثر الذي تحدثه المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها المحلي. والمجتمعات التي ترتفع فيها نسبة النساء المتعلّمات تزداد بها فرصة اكتساب المعارف وتحقيق الفوائد الاقتصادية والصحية والثقافية مما لو كانت غالبية أعضائها من الأميين. وشكل دور الأم داخل الأسرة في تحقيق النجاح الأكاديمي لأطفالها موضوعا للعديد من الدراسات، وهو ما بين أن الأطفال الذين يكون لأهمهم حظ من التعليم تزداد أمامهم فرص النجاح في دراساتهم عن الأطفال الذين تكون أمهاتهم من الأميات. وكان لكل ذلك أثر على السياسة التعليمية خلال أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وأكد كل من المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، الذي عقد في جومتيان بتايلند، في عام ١٩٩٠، والمنتدى العالمي للتعليم، الذي عقد في داكار في عام ٢٠٠٠، ضرورة التركيز أكثر على تعليم البنات. ويدعو الهدف ٥ من مشروع توفير التعليم للجميع والهدف ٣ من الأهداف

الإغاثية للألفية البلدان إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥ والمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥.

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، كان معدل الالتحاق بالمدارس بين الأولاد أعلى من المعدل بين البنات. وبلغت النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي ٧١,٩ في المائة للأولاد و ٦٢,٣ في المائة للبنات (مع تقدم الأولاد بحوالي تسع نقاط مئوية) وبلغ معدل إكمال المرحلة الابتدائية ٤٥,٨ في المائة للأولاد و ٣١,٢ في المائة للبنات. ولم يكن معدل الانتظام في الدراسة أعلى بين الأولاد مقارنة بالبنات وحسب، وإنما حصل الأولاد على درجات أعلى من البنات كذلك. وترجع هذه الحالة بصفة رئيسية إلى ما يلي:

- القيم الثقافية والدينية والروحية التي تحدد للنساء دورا ملتصق بشدة بتربية الأطفال والعناية بالمنزل (الطبخ، والغسل، والنظافة، والبستنة) وبأزواجهن؛
 - الفقر، خاصة في المناطق الريفية. وبالنظر إلى الفقر الشديد للسكان والرسوم المدرسية المرتفعة بصورة يستحيل تحمل أعبائها، يفضل الآباء إرسال الأولاد إلى المدرسة مع بقاء البنات في المنزل لمساعدة أمهاتهن في القيام بالأعباء الأسرية؛
 - المجتمعات التي تسودها الأمية التي تنظر إلى المدرسة بوصفها سببا لفقدان الثقافة ومدعاة للاندماج في ثقافات أخرى؛
 - وجود المدارس في أماكن نائية، مما يرغم الطلاب على التنقل خلال مسافات طويلة للوصول إليها.
- وبالتالي وضع البرنامج العشري للتعليم والتدريب استراتيجية ووفر موارد كبيرة بهدف تحقيق التكافؤ خلال الفترات الزمنية المحددة في مشروع توفير التعليم للجميع وفي الأهداف الإغاثية للألفية.
- ويعتبر التعليم الابتدائي الأولوية العليا للقطاع وينبغي أن يتلقى ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من مخصصات الميزانية؛
 - بدأت اللجنة الوطنية للمعلمين المناصرين لتعزيز تعليم البنات تلقي دعم مالي كبير وغيره من أشكال الدعم من البرنامج العشري. شكل وضع برنامج تعليم البنات أول التدابير التي تعالج تحديدا مسألة التحاق البنات بالتعليم. شارك برنامج تعليم البنات في وضع مشروع تنمية الموارد البشرية بدعم من الشركاء في التنمية. في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، شارك برنامج تعليم البنات في عدد كبير من أنشطة

الدعوة والإعلام والاتصال ووفر تدريباً لبناء قدرات المعلمين وحوافز للبنات (منح دراسية وجوائز للتفوق في الأداء)؛

- تلقت إدارة التعليم الابتدائي ومكاتب التعليم الفرعية (مكتب الشؤون الأكاديمية والتفتيش الإداري) قدراً أكبر كثيراً من الموارد المالية والموارد الأخرى؛

- تم تصعيد حملات التوعية المتعلقة بتعليم البنات، خاصة في المناطق الريفية التي بلغت فيها التفاوتات بين البنات والأولاد أعلى مستوى لها؛

- تم تدعيم الحملات الإحصائية بالمزيد من الموارد وزيادة فعاليتها واتساقها. ومكّن ذلك من إجراء متابعة سنوية لاتجاهات المؤشرات، حيث تعلق ذلك بصفة رئيسية بمؤشر التكافؤ بين الجنسين، حتى في المجتمعات المحلية النائية للغاية؛

- في عام ٢٠٠٦، أجرت الوزارة تقييماً لجميع مبادرات تعليم البنات، وتم وضع إطار تنسيقي لتلك المبادرات (وزارة التربية/إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي، ٢٠٠٦)؛

- بُني العديد من المدارس وقاعات الدراسة الجديدة بغية تقريب المدارس إلى الناس، ولكي لا تكون هناك حاجة لتنقل البنات خلال مسافات بعيدة للوصول إلى المدارس؛

- في المناطق التي بها مقاومة شديدة لتعليم البنات، مثل المناطق التي تسودها معتقدات دينية متشددة، ركزت الدولة على إنشاء مدارس فرنسية - عربية؛

- أدخل التعليم الديني في جميع المدارس الابتدائية وتم تعيين معلمي القرآن؛

- تم بناء مراحيض منفصلة للبنات في جميع المدارس؛

- أطلقت على نطاق القطر حملات محو الأمية التي تركز على النساء الأميات على سبيل الأولوية، خاصة في المناطق الريفية؛

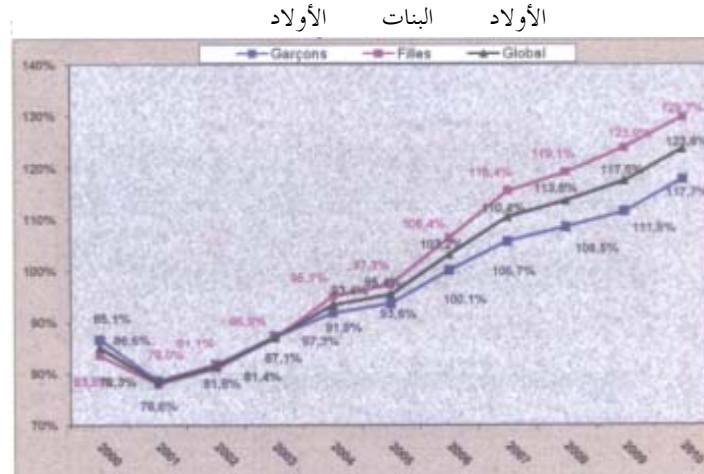
- صدر الأمر بتوزيع الكتب المدرسية مجاناً في جميع المدارس الابتدائية؛

- تم توفير المطاعم المدرسية في المناطق الريفية؛

- زيادة إضفاء اللامركزية وإشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والاتحادات النسائية واتحادات أولياء الأمور) في إدارة النظام التعليمي هما من الأمور التي ما فتئت تصبح واقعا معاشا.

ونتيجة لكل هذه الجهود، بدأت المؤشرات المتعلقة بالبنات في الارتفاع.

الرسم البياني ٢
الاتجاهات في معدلات القبول فيما يتصل بالصف الأول من التعليم الابتدائي في الفترة
من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠



المصدر: إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي، تقرير الأداء لعام ٢٠١٠.

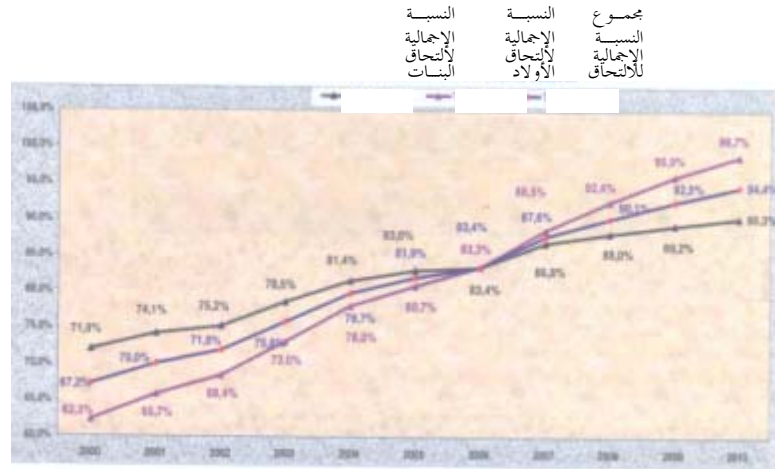
في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ازدادت معدلات القبول في الصف الأول من التعليم الابتدائي على النحو التالي:

- من ٨٣,٥ في المائة إلى ١٢٩,٧ في المائة بالنسبة للبنات؛

- من ٨٥,١ في المائة إلى ١١٧,١ في المائة بالنسبة للذكور.

وفي عام ٢٠٠٤، تجاوز معدل قبول البنات للمرة الأولى معدل قبول الأولاد (٩٥,١ في المائة و ٩١,٨ في المائة، على التوالي). ومن ذلك الحين، استمرت هذه الفجوة في الاتساع سنوياً.

الرسم البياني ٣ اتجاهات النسبة الإجمالية للالتحاق خلال السنوات العشر الماضية



المصدر: إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي، تقرير الأداء لعام ٢٠١٠.

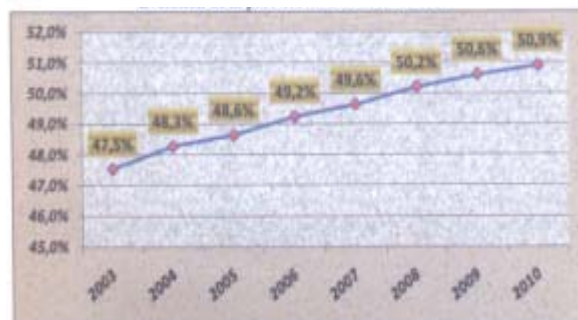
وشهدت نسبة الالتحاق الإجمالية تحولا ماثلا في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، حيث تفوقت نسبة التحاق البنات. وارتفعت النسبة على النحو التالي:

- من ٦٢,٣ في المائة إلى ٩٨,٧ في المائة بالنسبة للبنات؛

- من ٧١,٩ في المائة إلى ٩٠,٣ في المائة بالنسبة للأولاد.

وتم بلوغ التكافؤ في عام ٢٠٠٦ (٨٣,٤) بالنسبة لكل من الأولاد والبنات). واتسعت الفجوة تدريجيا عبر السنوات، حيث تفوقت نسبة التحاق البنات بالتعليم.

الرسم البياني ٤ الاتجاهات في نسبة البنات إلى مجموع أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم.



المصدر: إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي، تقرير الأداء لعام ٢٠١٠.

وقد حققت هذه الاستراتيجية قدرا كبيرا من النجاح، وشهد الطلب على التعليم زيادة هائلة بالنسبة للأولاد والبنات معا. ويتمثل التحدي الآن في كيفية إبقائهم في المدرسة لأطول فترة ممكنة. ويتصل ذلك بمعدلات إكمال المراحل الدراسية ومعدلات البقاء في المدرسة، والأداء الأكاديمي، والهياكل الأساسية المراعية للفتيات. والجهود لا تزال مستمرة. وإضافة إلى توفير الدعم للإجراءات التي تتخذها حكومة السنغال، يعمل الشركاء التقنيون والماليون على الحد من العقبات التي تقف أمام تعليم البنات. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الرامية إلى الحد من واجبات جلب الماء الواقعة على الأطفال بحفر الآبار التي تعمل بالمضخات بالقرب من قاعات الدراسة وبناء المرافق الصحية المنفصلة. كذلك يساعد التعاون مع إيطاليا وبرنامج الأغذية العالمي بإنشاء المطاعم المدرسية. وأتاحت مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات التي تقوم على الشراكات الفرصة لإنشاء مشروع جديد للإشراف على تنسيق الجهود الرامية لإلحاق البنات بالتعليم وإبقائهن في المدارس. ويستمر تعزيز برنامج تعليم البنات بالاشتراك مع أفرقة التفتيش التابعة لإدارة التعليم.

٢-٣ مشاركة المجتمع المدني وأنشطته في مجال تطوير التعليم

تقتضي التزامات البلد الدولية في مجال التعليم شراكة دينامية مع جميع الجهات المعنية في عملية التنمية القطاعية. وشدد المؤتمران اللذان عُقدا في جومتيان في عام ١٩٩٠ وفي دكا عام ٢٠٠٠ على ضرورة زيادة مشاركة المجتمع المدني في إدارة الأنظمة التعليمية. ويمكن عدد من جوانب تجربة السنغال النظام التعليمي من تحقيق نتائج بارزة فيما يتصل بمشاركة المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع، وأولياء الأمور، ونقابات المعلمين...). وتضطلع النقابات بدور هام في إدارة البرنامج العشري للتعليم والتدريب الذي يمثل صك تنفيذ السياسة التعليمية للسنغال. ويرد في هذا الفرع وصف للاستراتيجيات المنفذة وأفضل الممارسات.

١ - ما قبل مؤتمر جومتيان (١٩٩٠)

تشكل مشاركة منظمات المجتمع المدني في توجيه السياسة التعليمية تجربة أخرى ينبغي تقاسمها. ورغم أن مساهمة تلك المنظمات لم تجد التقدير الكامل في أوائل هذا القرن، فإن دورها ومشاركتها في قطاع التعليم تزايدت بقدر كبير خلال السنوات الأخيرة. إضافة إلى ذلك، فإن جهود تلك المنظمات في مجال الضغط والدعوة من أجل زيادة تمكين المجتمعات المحلية جعلت منها في نهاية المطاف الجهات المعنية رئيسية في تطوير النظام التعليمي. ومن خلال الخبرات المكتسبة مع مرور الوقت، أصبحت هذه المنظمات أكثر وعيا بمكانتها

ودورها في صياغة السياسات المنصفة والفعالة وتنفيذها وتعزيزها، وهي تسعى لزيادة مشاركتها في منتديات الحوار، وعمليات تبادل الآراء، وأنشطة تقييم السياسات بشأن المسائل ذات الصلة بالتعليم (مساهمة الجهات المعنية من المجتمع المدني في استعراض عام ٢٠١١ للبرنامج العشري للتعليم والتدريب).

وتظهر دراسة لتاريخ النظام التعليمي في السنغال أن فكرة الشراكة في التعليم ليست فكرة حديثة كما يتبادر إلى الذهن. ومنذ الاستقلال، فإن أولياء الأمور والمعلمون (من خلال نقاباتهم) والأشخاص ذوي الخبرة والمنظمات غير الحكومية ظلوا يقفون دوماً "جنباً إلى جنب" مع المسؤولين عن القطاع على جميع المستويات في دعم عمل النظام التعليمي وتمويله.

وبالنظر إلى عدم قدرة الدولة على تولي أمر الإدارة الكاملة للقطاع، ظل أولياء الأمور نشطين في كل مجال، بسبل منها ما يلي:

- شراء اللوازم المدرسية لأطفالهم؛
- تغطية تكاليف النقل؛
- سداد الرسوم الدراسية؛
- المساعدة في تمويل المطاعم والتعاونيات المدرسية؛
- بناء قاعات الدراسة وتزويدها بالمعدات وصيانة المدارس من خلال روابط أولياء الأمور؛
- الإشراف على دراسات أطفالهم.

وقدمت المنظمات غير الحكومية الدعم دائماً لعمليات تشييد قاعات الدراسة ومباني المدارس وصيانتها وتزويدها باللوازم. وهي تشارك بصورة مكثفة أيضاً في تدريب المعلمين وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين جودة التعليم والتدريب.

وما فتئت نقابات المعلمين تشارك بنشاط فائق في تدريب المعلمين وتحقيق المطالب من أجل الاستحقاقات الاجتماعية (زيادات الأجور، والسياسة التعليمية، وتحسين ظروف معيشة وعمل المعلمين).

ويدعم كل من اتحادات الأحياء والأشخاص ذوي الخبرة والفنانون تشغيل المدارس بتنظيم مناسبات جمع الأموال.

وكما نلاحظ الآن، لم تكن تلك المشاركة منظمة أو ذات طابع رسمي. وكأساس للشراكة النشطة، يستخدم النظام التعليمي الجديد للسنگال المؤتمر الوطني المعني بالتعليم والتدريب الذي عقد في عام ١٩٨١، والذي عمل بوصفه منتدى جمع بين الجهات المعنية بالتعليم والشركاء كافة، وهم: الجهات المؤسسية المعنية؛ والوكالات والمؤسسات المعنية بالتعاون والمساعدة التقنية؛ والشركاء الاجتماعيون؛ والاتحادات الدينية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ واتحادات الشباب، والنساء، والاتحادات الرياضية والثقافية؛ وصناع الرأي؛ والأحزاب السياسية؛ واتحادات أولياء الأمور والطلاب على جميع المستويات. ووفر ذلك المنتدى فرصة هامة للحوار والتشاور أنتجت مبادئ توجيهية ووضعت سياسات للتعليم. وشكل إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم والتدريب ودرجة مشاركة أولياء الأمور في هذا العمل دليلاً على رغبة الدولة في بناء شراكة قوية لمصلحة التعليم. ومكنت الاستنتاجات التي اعتمدها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم والتدريب من وضع إطار استراتيجي هو قانون السياسة التعليمية.

٢ - ما بعد مؤتمر جومتيان

خلال العقود الأخيرة، اكتسب مفهوم الشراكة أهمية كبرى في القطاع. وعلى الصعيد العالمي، وحتى في أكثر البلدان تقدماً في حقل التعليم، نشأت مفاهيم جديدة، منها: الإدارة المتضافرة، ونهج الشراكة، والنهج الشامل، والشراكة مع المجتمعات المحلية ومشاركتها. وتشير جميع هذه المفاهيم إلى الواقع نفسه وتعرب عن الرغبة نفسها، وهي: إشراك جميع قطاعات المجتمع وجميع الشركاء الوطنيين والدوليين في الإدارة التعليمية. وشكل المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، الذي عقد في جومتيان بتايلند، في عام ١٩٩٠، حدثاً هاماً التقى فيه ممثلو المجتمع الدولي لمعالجة مسائل التعليم على نطاق العالم بغية تحديد المشاكل واقتراح إطار للعمل لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجال التعلم. ويرى المجتمع الدولي أن تلبية تلك الاحتياجات جانب أساسي في عملية التنمية. وقد تم استحداث فكرتين رئيسيتين، هما:

- ضرورة وضع منظور شامل ومتكامل للتعليم؛
- اتخاذ نهج الشراكة إزاء إدارة القطاع.

وعقب اعتماد الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع، نظمت وزارة التعليم الأساسي عدة اجتماعات بغية تنفيذ التوصيات الصادرة في ذلك المؤتمر الهام. وشملت تلك الاجتماعات ما يلي:

- عقد اجتماع في كولداف في عام ١٩٩٣ أنتج خطة عمل للتعليم غير الرسمي في السنغال وأسفر عن إنشاء إطار متفق عليه من أجل تنفيذ برامج محو الأمية التي تستهدف الشباب، والبالغين، والنساء بصفة خاصة؛

- عقد اجتماع في سانت لويس في عام ١٩٩٥ حدد سياسات ووضع استراتيجيات لزيادة فرص الحصول على التعليم، والتعاون في إدارة القطاع، وتنسيق المشاريع في قطاع التعليم، وإجراء البحوث في نماذج بديلة للتعليم في مرحلة الأساس وتطويرها، وما إلى ذلك.

وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، تم وضع أسس البرنامج العشري للتعليم والتدريب ومُنحت المنظمات غير الحكومية دورا أكبر في إدارة القطاع.

٣ - ما بعد منتدى داكار (٢٠٠٠)

أكد برنامج عمل داكار، المعتمد في عام ٢٠٠٠ في المنتدى التعليمي العالمي، استنتاجات مؤتمر جومتيان بشأن الشراكة ودعا البلدان إلى وضع خطط من أجل توفير التعليم للجميع وتنفيذها. وتتطلب مصداقية الخطط، وهي مفهوم ناقشه باستفاضة كل من الجهات المعنية بالتعليم والشركاء والأخصائيين، ضمان صلتها الوثيقة بالموضوع وجدواها. ولا يمكن لأي خطة تعليمية أن تفي بتلك المعايير ما لم تأخذ بعين الاعتبار شواغل وإمكانات جميع الجهات المعنية والشركاء والمتلقين المشاركين في تطوير التعليم والتدريب.

وفي عام ٢٠٠٠، وضعت وزارة التربية، بطريقة تشاركية، برنامجها للتعليم والتدريب، أي البرنامج العشري، الذي اتخذ نهج برنامج قطاعي يدمج جميع الموارد المتاحة (الوطنية والخارجية على السواء) ونهجاً يقوم على الشراكة. ويوضع البرنامج العشري كذلك نموذجاً جديداً لإدارة النظام التعليمي بإعادة تحديد أدوار مختلف الجهات المعنية. ورغم أن الدولة أكدت قيادتها بتحديد إطار البرنامج وطرائق عمله، فإن دوره الأساسي تمثل في وضع الاستراتيجية والقيام بالتحكيم، وكفالة احترام القواعد والمعايير مع إنشاء منتديات مفتوحة ومرنة بالقدر الكافي من أجل الحوار والتفاوض لتمكين الجهات المعنية الأخرى من التعبير عن نفسها بيسر. وبالتالي، يكفل البرنامج العشري مشاركة المجتمع المدني الكاملة على جميع مستويات تطوير التعليم. ويشارك كل من المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين واتحادات أولياء الأمور والاتحادات النسائية والرياضية والثقافية على نحو متزايد في تصميم السياسات والبرامج التعليمية وتنفيذها وتقييمها على جميع مستويات النظام.

١-٣ وضع بيان السياسات

أولاً، أعلنت الحكومة التزامها الثابت، في بيان سياساتها الذي اعتمدته جميع الشركاء، بإقامة شراكة عريضة وفعالة وأفضل تنظيمًا لكفالة إمكانية استثمار جميع أنواع الموارد الموفرة من مختلف الجهات المعنية والشركاء في النظام التعليمي بدون عقبات. وتشمل المبادئ العامة المبينة في هذا البيان مشاركة ومساءلة جميع الجهات المعنية على كافة المستويات ووجود رؤية مشتركة لجميع الجهات المعنية.

٢-٣ إنشاء آلية لإدارة النظام العشري للتعليم والتدريب

في إطار الميثاق المعروف باسم "ميثاق الشراكة في التعليم والتدريب"، أنشئت منتديات لإجراء المشاورات بين حكومة السنغال وشركائها في التعليم، وكذلك من أجل العمل والمتابعة. ويفترض أن يشكل الميثاق وسيلة لتنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه. ويتولى تنسيق البرنامج العشري هيكل حكومي تشاركي (هيئات إدارية على المستويين المركزي (المجلس الوطني للتعليم والتدريب واللجنة الإقليمية للتنسيق والرصد) واللامركزي (اللجنة الإقليمية للتنسيق والرصد، واللجنة الإدارية للتنسيق والرصد، والمجالس المحلية للتعليم والتدريب، ومجالس إدارة المدارس)). وتترأس السلطات المحلية، التي تتولى المسؤولية عن الإشراف على تطوير التعليم في إطار ولايتها بموجب السلطات المفوضة إليها، هذه الهيئات الإدارية على الصعيد المحلي وتُمثل فيها منظمات المجتمع المدني.

٣-٣ اجتماعات المائدة المستديرة

تشكل اجتماعات المائدة المستديرة منتديات لتبادل الآراء. وقد أنشئت استجابة لمبادرات إضفاء اللامركزية على التعليم ولتشكيل أساس لبناء شراكة متكاملة مواءمة مع أهداف النظام التعليمي. وتشمل تلك الاجتماعات جميع الشركاء المهتمين بالشؤون المدرسية وتمكنهم من الالتقاء ببعضهم البعض، والتعارف، وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم، ووضع طرائق عملهم وآليات تقييم الرصد والشراكة، ووضع الآليات اللازمة لكفالة الاستدامة.

٤-٣ وضع خطة عمل قطاعية تشاركية منطلقاً من القاعدة

يتبع البرنامج العشري للتعليم والتدريب نهجاً تشاركياً ينطلق من القاعدة لإزاء التخطيط. وخطة العمل القطاعية هي مزيج من خطط العمل للهيئات المركزية واللامركزية (خطط العمل الإقليمية وخطط العمل للخدمات المركزية في قطاع التعليم). وتتسم عملية التخطيط بالنهج التشاركي في جميع نواحيها؛ وهي تشمل جميع الجهات المعنية بقطاع التعليم

والشركاء فيه (الجهات المعنية، والشركاء الاجتماعيون، والشركاء التقنيون والماليون، والمجتمع المدني، والنقابات) على المستويين المحلي والوطني.

٥-٣ عقد الاجتماعات بين الشركاء

تتولى إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي دوريا تنظيم مختلف أنواع الاجتماعات التي تضم جميع الجهات المعنية بالتعليم، والشركاء والجهات المستفيدة، وذلك بهدف ما يلي:

- رصد تنفيذ البرنامج العشري؛

- اقتراح المعالجات لما يُلاحظ من عيوب.

وتعقد هذه الاجتماعات دوريا. وهي تشمل الزيارات الإشرافية المشتركة، والاستعراضات السنوية، وجلسات استخلاص المعلومات.

٦-٣ مجالات المشاركة ذات الأولوية لمنظمات المجتمع المدني

١-٦-٣ منظمات المجتمع المدني ومحو الأمية

تشكل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان التعليم، الشركاء الخارجيين الرئيسيين للحكومة في مبادرات محو الأمية.

٢-٦-٣ منظمات المجتمع المدني وأنشطة التلمذة الحرفية

في إطار برنامج التدريب على المهارات للشباب والبالغين، المدعوم من قبل إطار عمل داكار، تشارك المنظمات غير الحكومية في التدريب الوظيفي وأنشطة التلمذة الحرفية.

٣-٦-٣ منظمات المجتمع المدني والحوكمة المدرسية

الآن بعد أن أصبحت الإدارة الديمقراطية هي القاعدة، أصبحت نقابات المعلمين طرفا في اتخاذ القرار فيما يتصل بجميع تعيينات المعلمين. ويضطلع كل من المنظمات غير الحكومية وأولياء الأمور والمسؤولين الحكوميين والقادة الدينيين بدور حيوي في الوساطة في الأزمات المدرسية. وأنشئت أيضا آلية لرصد النزاعات ومنعها.

٤-٦-٣ منظمات المجتمع المدني والتعليم البديل

يشارك المجتمع المدني بصورة مكثفة في تطوير أنظمة التعليم البديل من قبيل المدارس القرآنية، والمدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية، ومدارس أركان الشوارع، ومدارس الأساس في المجتمعات المحلية.

٥-٦-٣ منظمات المجتمع المدني وزيادة جودة التعليم والتعلم

تساعد المنظمات غير الحكومية في تعزيز الجودة بتوفير اللوازم المدرسية، ودعم تدريب المعلمين، وتمويل الدراسات بشأن الجودة. وتنظم نقابات المعلمين أيضا حلقات عمل متعددة لمناقشة المسائل المتصلة بالجودة.

وعلى الرغم من ذلك، تقرر منظمات المجتمع المدني بوجود جوانب ضعف، تشمل ما يلي:

- عدم بروز أنشطتها؛
 - الافتقار إلى فرص الاستفادة من خبرتها؛
 - صعوبة تنسيق أعمالها.
- وإدراكا لهذه العيوب، قررت المنظمات إجراء استعراض سنوي يكون بمثابة منتدى للحوار فيما بين جميع الجهات المعنية، بهدف وضع الأسس لآلية صلبة ومستدامة ودائمة التوسع يمكنها التقدم بإسهام أكثر فعالية في تشكيل الاستراتيجيات التعليمية وتنفيذها والتغلب على التحديات التي تواجه مشروع توفير التعليم للجميع. وأجري استعراض سنوي أولي لمنظمات المجتمع المدني في نيسان/أبريل ٢٠١١ لمنح الفرصة لجميع الجهات المعنية لإعداد مساهماتها في الاستعراض السنوي للبرنامج العشري للتعليم والتدريب بطريقة تشاركية. ويمكن الاستعراض تلك الجهات من القيام بما يلي:

- إجراء تقييم بتوافق الآراء لمساهمة المجتمع المدني في بلوغ أهداف مشروع توفير التعليم للجميع؛
- تقييم أداء النظام التعليمي للسنغال والتحديات الماثلة أمامه؛
- اعتماد آلية واستراتيجيات من أجل إجراء استعراضات المجتمع المدني في السنغال مستقبلا.

وتشكل هذه الاستعراضات منتدى للحوار والتشاور فيما بين منظمات المجتمع المدني وتشكل دليلاً أقوى على ضرورة الملكية الفعلية للسياسة التعليمية من قبل السلطات والمجتمعات المحلية.

رابعاً - المجالات التي تواجه فيها السنغال تحديات وسبل التغلب عليها (التحديات والآفاق المستقبلية)

التحديات واستراتيجيات التغلب عليها

رغم تحقيق مكاسب في معدلات الالتحاق، يظل النظام التعليمي يواجه تحديات رئيسية تتمثل فيما يلي: توفير الدعم للمستبعدين من النظام؛ وضعف الكفاءة الداخلية، مما يسبب صعوبة في إبقاء الأطفال في المدارس؛ وضع نوعية التدريس؛ وعدم كفاية تنظيم الإدارة والتدريس، مما يؤدي إلى تخصيص موارد بشرية ومادية ومالية لا تتفق مع الأهداف والضعف النسبي للقدرة على تحويل تلك المدخلات إلى نتائج؛ وعدم كفاية الإشراف على المدارس والمعلمين إضافة إلى عدم وجود زيادة تقريباً في عدد مفتشي المدارس؛ والتُّهَج سيئة التصميم لتوفير برامج التدريب المهني والتعلم ومحو الأمية.

ويمكن التغلب على التحديات باستخدام الاستراتيجيات التي تقوم بوضعها الجهات المعنية بالنظام التعليمي في السنغال، بيد أن من شأن مساهمة المجتمع الدولي أن تيسر من تنفيذ تلك الاستراتيجيات (الجدول ٥).

الجدول ٥

التحديات الماثلة أمام قطاع التعليم والاستراتيجيات اللازمة للتغلب عليها

التحديات	الاستراتيجيات اللازمة للتغلب عليها	المساهمة الممكنة من المجتمع الدولي لمعالجة هذه التحديات
انخفاض معدل بقاء الأطفال في المدارس يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه النظام التعليمي	- حملات زيادة الوعي الجماهيري؛ - زيادة وتيرة البناء لوضع حد لاستخدام المرافق المؤقتة ووضع الأطفال في قاعات دراسية عملية لضمان استمرارية التعليم؛ وبناء مرافق اغتسال منفصلة للأولاد والبنات؛ - كفالة التزام كل مدرسة بالتوجيه القاضي بإعادة	- دعم حملات التوعية والبرامج الاحتياطية لتحويل النقد لإبقاء الأطفال في المدرسة؛ - زيادة الموارد المتاحة لبناء المدارس؛ - استخدام النفوذ لدى السلطات الوطنية لضمان تخصيص موارد حكومية للتعليم الابتدائي في الميزانية الوطنية؛

التحديات	الاستراتيجيات اللازمة للتغلب عليها	المساهمة الممكنة من المجتمع الدولي لمعالجة هذه التحديات
	الصفوف الدراسية بين المستويات؛	- تعزيز الجهود الرامية لمواءمة الإجراءات؛
	- اتخاذ تدابير إدارية أخرى لتحديد النسبة المثوية القصوى للطلاب العائدين في كل مستوى، مع مراعاة تنوع الظروف المحلية؛	- مواصلة ممارسة زيارات التقييم المشتركة لتمكين الإداريين من تكريس المزيد من الوقت لواجباتهم العادية؛
	- مواءمة الوعي بآثار الإعادة فيما بين مختلف الجهات المعنية التي تتعامل مع المسألة (المعلمون، والباحثون وأولياء الأمور) التي تضطلع بأدوار مختلفة في النظام التعليمي والتي تنسم عموماً باختلاف فهمها للإعادة ومواقفها منها؛	- تخفيض الديون الحكومية على التعليم.
	- وضع أدوات تقييم موثوق بها تتيح التصنيف المتسق للطلاب من مدرسة إلى أخرى بالنسبة للبرنامج نفسه. ضرورة استخدام اختبارات موثوق بها وسليمة لتحسين مستوى الاتساق في القرارات المتصلة بالإعادة؛	
	- مواصلة التدابير الرامية إلى تحفيز الطلب والإبقاء على الطلاب في الدراسة (بما في ذلك توفير المطاعم المدرسية على نطاق واسع وتحسين البيئة المدرسية)؛	
	- وضع برامج للحوافز المالية المشروطة بإبقاء الأطفال الفقراء في المدرسة.	
يشكل تدني الجودة (الذي يقاس بمستوى التحصيل المعرفي) تحدياً آخر، رغم عدم وجود انخفاض في التحصيل المعرفي	- إعادة النظر في تعيين المعلمين وتدريبهم الأولي؛	
	- توسيع نطاق قطاع تدريب المعلمين المستمر وتعزيزه؛	
	- تحسين توافر المدخلات جيدة النوعية (الكتب المدرسية والمواد التعليمية)؛	
	- التعجيل بإصلاح المناهج؛	
	- تصميم وتنفيذ نظام للمعالجة للطلاب المتخلفين عن صفوفهم؛	
	- توسيع نطاق التقدم المحرز في إجراء التقييمات ومواءمتها؛	
	- تحسين أنظمة تقييم الطلاب.	

التحديات	الاستراتيجيات اللازمة للتغلب عليها	المساهمة الممكنة من المجتمع الدولي لمعالجة هذه التحديات
عدم كفاية تنظيم الإدارة والتدريس مما يسفر عن عدم اتساق في تخصص الموارد البشرية والمادية والمالية، مما يقود بدوره إلى عدم كفاية النتائج وعدم اتساقها	- زيادة اللجوء إلى استخدام نظام البيانات الإحصائية للأغراض الإدارية؛ - نشر تقييم الإدارة التعليمية على أوسع نطاق ممكن لإبلاغ مختلف الجهات المعنية على المستويين المركزي واللامركزي؛ - الشروع في عملية تشاركية لتحديد المعايير ذات الصلة من أجل تخصيص الموارد؛ - توفير التدريب والدعم المستمر للإداريين فيما يتصل بالأدوات الجديدة لتنظيم الموارد التعليمية؛ - تحسين توزيع الأدوار والمسؤوليات في تخصيص الموارد؛ - إنشاء نظام سليم للتقييم يقارن أداء الطلاب بموارد المدارس، ووضع حوافز لأكثر المعلمين فعالية وللمعلمين العاملين في ظروف مختلفة.	
ضعف الإشراف على المدارس والمديرين والمعلمين نتيجة لحدوث زيادة هائلة في عدد المدارس والمعلمين دون أن تواكب ذلك زيادة في عدد مفتشي المدارس	- ضمان النقل الفعال للمهارات في التعليم الأساسي إلى أولياء الأمور والمجتمعات المحلية بغية الرصد الوثيق للمعلمين والمديرين (حضور المعلمين، وعقود الأداء)؛ - توفير التدريب الصحيح للمديرين في مجالي التنظيم الإداري والمالي والقيادة؛ - تحسين عملية تعيين المعلمين.	
وضع سياسة إنمائية واضحة للمدارس القرآنية والمدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية	- تحديد مناطق المعارضة لإنشاء المدارس التقليدية؛ - تحديد الوجود من المدارس القرآنية والمدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية؛ - مواءمة مناهج المدارس القرآنية والمدارس التي تستخدم اللغتين العربية والفرنسية والمنهج الجديد للتعليم في مرحلة الأساس؛ - كفالة الروابط بين التعليم التقليدي وباقي أنواع التعليم الأخرى.	
تعزيز التعلم لدعم الأشخاص الموجودين خارج النظام التعليمي	- تحديد الحرفيين على نطاق الدولة، وتقييم احتياجاتهم التدريبية، ووضع النماذج التدريبية لكل نوع من أنواع الحرف وتوفير التدريب للتلاميذ الحرفيين وأرباب العمل.	

ويمكن التغلب على مسألة انخفاض معدل الإبقاء على الأطفال في المدارس، وهي تمثل التحدي الرئيسي للنظام التعليمي، باتخاذ التدابير التالية: '١' التركيز على حملات التوعية وسط أولياء الأمور؛ '٢' مكافحة العوامل داخل المدارس التي تؤدي إلى الإعادة وهجر

الدراسة؛ '٣' تنفيذ سياسات احتياطية واسعة النطاق لتحويل النقد، خاصة في المناطق الريفية. ويمكن تحسين النوعية بتنفيذ التدابير التالية: '١' استخدام مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي؛ '٢' زيادة الساعات التي يقضيها الأطفال داخل قاعات الدراسة؛ '٣' كفاءة فترة أطول من التدريب الأولي والمستمر للمعلمين؛ '٤' توفير مدخلات عالية الجودة من قبيل الكتب المدرسية ولوازم قاعات الدراسة؛ '٥' كفاءة النقل الفعال للخبرة في إدارة المدارس، في مجالات منها تعيين المعلمين والمديرين. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في تنفيذ هذه التدابير بدعم حملات التوعية والبرامج الاحتياطية لتحويل النقد لإبقاء الأطفال في المدارس، وتخفيض الدين الحكومي لقطاع التعليم والتنسيق الأفضل لأنشطته.

١-٤ تقرير السياسات في القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تطوير التعليم

رغم أن السبل المختلفة التي تؤثر بها السياسات في القطاعات الأخرى على تطوير التعليم ليست محددة جميعها هنا، تكفي أمثلة قليلة للتفاعل بين تلك السياسات والنظام التعليمي في السنغال لتوضيح أهمية تقرير السياسات المتجانس الذي يراعي ذلك التفاعل.

الجدول ٦

السنغال - العوامل المؤثرة في الأهداف الإنمائية للألفية بخلاف الفقر

أداء الخدمات	نصيب الفرد من استهلاك الأسر المعيشية	الهياكل الأساسية الحكومية	الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية	حواجز الأجور
الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية - معدل إكمال التعليم الابتدائي	X	X	٤	X
الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية - وفيات الأطفال دون الخامسة	X	X	٧ (أ) و ٧ (ب)	
الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية - الوفيات النفاسية	X	X	٧ (أ) و ٧ (ب)	
الهدف ٧ (أ) من الأهداف الإنمائية للألفية - الحصول على المياه	X	X		
الهدف ٧ (ب) من الأهداف الإنمائية للألفية - الحصول على المرافق الصحية	X	X		

المصدر: Diagne, Cabral, Robillard and Cissé, 2011.

أولاً، تؤدي سياسات الاقتصاد الكلي المنفذة بهدف دفع الاقتصاد إلى تحسين القدرة على تعبئة الموارد المحلية والخارجية، في حين أن السياسات الرامية إلى ترشيد النفقات تسهم أيضاً في زيادة الموارد الحكومية المتاحة للتعليم.

ثانياً، سيكون لانتهاج سياسة تهدف إلى إنتاج الثروة - وهو أحد مجالات التركيز الرئيسية لورقة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ التي أصدرتها حكومة السنغال - أثر رئيسي على تطوير التعليم من خلال الزيادة الناجمة عن ذلك في دخل الأسر المعيشية. ويمكن تحقيق إنتاج الثروة في القطاع الزراعي، على سبيل المثال، الذي يعمل فيه ٨٠ في المائة تقريباً من الفقراء. ويؤدي النمو الزراعي المطرد إلى زيادة الدخول الريفية، وتخفيض أسعار الأغذية في المناطق الحضرية، وحدوث انخفاض هائل في معدل الفقر وتمكين الأسر المعيشية من تكريس المزيد من الموارد لتعليم أطفالها. ويشكل ذلك عاملاً قوياً لتحقيق هدف إلحاق جميع الأطفال بالمدارس في المناطق الريفية. وينتج تطوير التعليم في المناطق الريفية بدوره عمالة ريفية أكثر تعليماً وأكثر قابلية بالتالي لاستيعاب الابتكارات التكنولوجية التي تدفع الإنتاجية والنمو الزراعي. وتأتي خطة الاستثمار للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التي اعتمدها حكومة السنغال في عام ٢٠١٠ في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، استجابة للحاجة إلى انتهاج سياسات تحقق نمواً شاملاً طويل الأجل في القطاع الزراعي.

وأخيراً، يتوقع أن يكون للأهداف الإنمائية للألفية آثار تكاملية. وعلى سبيل المثال، سيحدث تحسن صحة الأطفال دون شك أثراً إيجابياً على نتائج التعليم. وتحدث السياسات الصحية الرامية إلى الحد من وفيات واعتلال الأطفال أثراً إيجابياً على المواظبة على المدرسة بجعل الأطفال أكثر صحة وأكثر تقبلاً للتعليم داخل قاعات الدراسة. ويندرج أيضاً كل من الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحية والتحسينات المدخلة على الهياكل الأساسية الحكومية عموماً (بما في ذلك الإمداد بالمياه، والكهرباء، وشبكات الطرق والري) ضمن العوامل المؤثرة في تحسين رفاه الأسر المعيشية وتحسين التعليم الموفر للأطفال في تلك الأسر المعيشية.

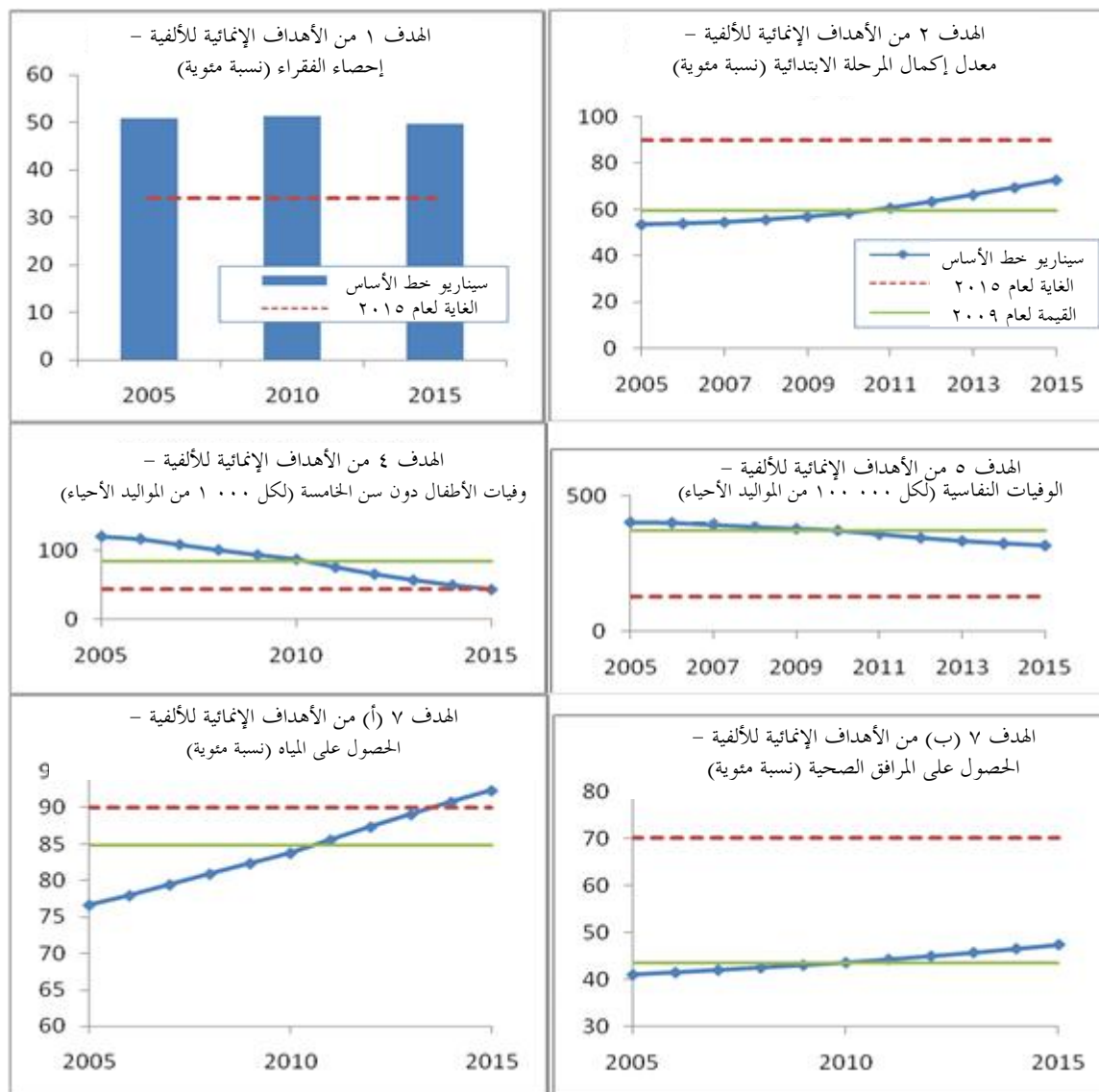
ما هي الوسيلة الأفضل لقياس الآثار التبادلية بين التعليم والقطاعات الأخرى المحددة أعلاه حتى يتسنى لنا وضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التعليمية الأخرى القابلة للتنفيذ على صعيد الاقتصاد الكلي بالنسبة لاقتصاد السنغال؟ ينبغي للنهج المتبع أن يوفر إجابات لثلاثة أسئلة رئيسية، هي: ما هو الاتجاه الذي سيسلكه

الاقتصاد السنغالي في ظل السياسات الحالية وهل سيؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؟ ما هو مستوى النفقات الإضافية الذي سيكون كافياً لتحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي جيد النوعية للجميع بحلول عام ٢٠١٥؟ ما هو الخيار الأفضل من بين خيارات التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؟ وقد تم النظر في هذه الأسئلة مؤخراً فيما يتصل بالسنغال في إطار مشروع بحثي ينطوي على نموذج دينامي محوسب للتوازن العام باستخدام نموذج البنك الدولي لمحاكاة الأهداف الإنمائية للألفية للسنغال (Diagne, Cabral, Robillard and Cissé, 2011). وبينت المحاكاة أن السنغال ستكون غير قادرة، في ظل السياسات الحالية، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بوفيات الأطفال دون سن الخامسة (الهدف ٤) والحصول على المياه المأمونة (الهدف ٧) بحلول عام ٢٠١٥. وعلى النحو الموضح في الرسم البياني ٢، لا يزال البلد بعيداً جداً عن تحقيق هدف توفير التعليم جيد النوعية للجميع (الهدف ١). وبالنظر إلى التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠، سنة الأساس للأهداف الإنمائية للألفية، والتكاليف الإضافية اللازمة (على سبيل المثال، لتحسين نوعية التعليم) ومرونة الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بتلك التكاليف الإضافية، فإن نسبة ٣,٧ من الناتج المحلي الإجمالي المقرر تخصيصها للتعليم الابتدائي لن تكون كافية، حتى لو شكل مستوى النفقات ذلك زيادة بنقطة مئوية واحدة على مستوى عام ٢٠٠٥ (٢,٨ في المائة).

الرسم البياني ٥

السنگال: مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في سيناريو خط الأساس للفترة

٢٠١٥-٢٠٠٥



المصدر: عمليات محاكاة تستخدم نموذجاً محوسباً للتوازن العام باستخدام نموذج البنك الدولي لمحاكاة الأهداف الإنمائية للألفية للسنگال، لعام ٢٠١١.

وفي الواقع، إذا أُريد للسنغال بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فسيُتعين عليها أن تنفق ما يعادل ١٥,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لذلك الغرض، بذهاب ما يتجاوز نصف ذلك المبلغ (٨,٢ في المائة) للتعليم الابتدائي (الجدول ٧). وتعتمد هذه التكاليف بالطبع على وسيلة التمويل المستخدمة. وفي حالة اعتماد التمويل على الضرائب بصفة رئيسية، سيتأثر دخل الأسر المعيشية وستنشأ حاجة إلى مزيد من النفقات الحكومية لتعويض الأسر المعيشية عن انخفاض مواردها للتعليم الابتدائي بغية كفالة تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من ذلك. وعلى النقيض من ذلك، من شأن التمويل الذي يتخذ شكل تحويلات من المجتمع الدولي أن يحفز النمو الاقتصادي ويخفف من عبء الميزانية على الدولة. ولن يؤدي الاقتراض من باقي العالم لتكملة الموارد المحلية إلى تغيير التكاليف إلا أنه سيحدث أثراً بالنظر إلى أن حدوث زيادة في مدفوعات خدمة الدين الحكومي من شأنه أن يخفض الموارد المتاحة بعد سداد تلك المدفوعات.

الجدول ٧

السنغال: الإنفاق الحكومي على الخدمات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، سنة الأساس والمتوسط السنوي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ في سيناريوهات المحاكاة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

سيناريوهات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية					
سنة الأساس (٢٠٠٥)	سيناريو خط الأساس	التحويلات الأجنبية	الاقتراض الأجنبي	الضرائب المباشرة	التحويلات الأجنبية + الضرائب المباشرة
٢,٨٢	٣,٧١	٨,١٧	٨,١٧	٨,٦٥	التعليم الابتدائي
١,٥٦	٢,٠٤	٤,٦٠	٤,٦٠	٤,٨٦	الحالي
١,٢٦	١,٦٧	٣,٥٦	٣,٥٦	٣,٧٩	الاستثمار
١,٧٢	١,٥٤	٢,٩٢	٢,٩٢	٣,١٥	الخدمات الصحية
١,٠٤	١,٠١	١,٦٧	١,٦٧	١,٧٨	الحالي
٠,٦٨	٠,٥٢	١,٢٥	١,٢٥	١,٣٧	الاستثمار
٢,١٢	١,٩٤	٤,١٤	٤,١٤	٤,٢٥	المياه والمرافق الصحية
١,٠٦	١,٠٣	١,٩٧	١,٩٧	٢,٠٣	الحالي
١,٠٦	٠,٩١	٢,١٦	٢,١٦	٢,٢٣	الاستثمار
٦,٦٦	٧,١٨	١٥,٢٢	١٥,٢٢	١٦,٠٦	المجموع

المصدر: Diagne, Cabral, Robillard and Cissé, 2011.

الجدول ٨

السنغال: متوسط الإنفاق الحكومي الإضافي على الخدمات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بخطط الأساس ٢٠٠٥-٢٠١٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

سيناريوهات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية			
التحويلات الأجنبية + الضرائب المباشرة	الاقتراض الأجنبي	التحويلات الأجنبية	
٤,٩٤	٤,٤٦	٤,٤٦	التعليم الابتدائي
١,٦٢	١,٣٨	١,٣٨	الخدمات الصحية
٢,٣٢	٢,٢٠	٢,٢٠	المياه والمرافق الصحية
٨,٨٧	٨,٠٤	٨,٠٤	المجموع

المصدر: Diagne, Cabral, Robillard and Cissé, 2011.

بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس، تمثل التكاليف الإضافية بين ٨ في المائة و ٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رهنا بالكيفية التي يعمل بها عجز الميزانية الحكومية (الجدول ٨). ومن الواضح أن السنغال ستحتاج إلى قدر أكبر من تحويلات الموارد مما كان في الماضي بغية تحقيق هدف توفير التعليم جيد النوعية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ولن تقل عن ذلك أهمية الإصلاحات الاقتصادية التي يجب إجراؤها لدفع النمو في جميع قطاعات الإنتاج ولتحسين الكفاءة في الإنفاق الحكومي، خاصة بالنسبة لمقدمي الخدمات التعليمية. وسيتمكن هذان النوعان من المساهمة السنغال من تجميع الموارد التي تحتاجها بغية التمويل الصحيح للنظام التعليمي، خاصة التعليم الابتدائي.

خامسا - الخلاصة

لا تزال السنغال، شأنها شأن غالبية البلدان النامية، تواجه معضلة المقابلة بين الكمية والنوعية في التعليم. ويبين عدم إحراز تقدم خلال العقد الماضي في نتائج اختبارات التقييم في إطار برنامج تحليل الأنظمة التعليمية أن البلد يجد صعوبة في ضمان وجود هذين العنصرين الحيويين للنظام التعليمي في آن واحد. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في توافر فرص الحصول على التعليم يشير بوضوح إلى أن التحدي الرئيسي في السنوات المقبلة سيكون تحسين نوعية التعليم. وبالتأكيد ستنشأ حاجة إلى الاستعاضة عن المرافق المؤقتة بقاعات دراسة دائمة جيدة التجهيز، وبناء أسوار حول جميع المدارس، وسد الثغرات في فرص الحصول على التعليم في المناطق الريفية، وكفالة أن يفي التعليم المتاح بالاحتياجات المحددة لقطاعات معينة من

السكان، بسبل منها مراعاة الحاجة للتعليم الديني. وينبغي إكمال هذه الاستثمارات، بدعم من المجتمع الدولي، خلال السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة في إطار مبادرة التعجيل بتحقيق هدف توفير التعليم للجميع التي تركز في السنغال على تشييد المدارس. ومن ثم، يمكن الآن توجيه المزيد من الموارد صوب النوعية، بل وينبغي توجيهها. ومثلما حدث في أواخر التسعينات من القرن الماضي، حينما تعين الحد من التكاليف المرتفعة للوحدات وما نجم عنها من انخفاض كبير في الالتحاق بالمدارس في السنغال بكل السبل الممكنة بغية الإسراع بوتيرة التقدم صوب هدف توفير التعليم للجميع، يجب الآن تطوير ابتكارات جريئة وتنفيذها في النظام التعليمي من أجل تعزيز النوعية بقدر كبير. ومن المعلوم جيدا أن تعيين المدرسين المؤهلين وتدريبهم المستمر عنصران حيويان من أجل تحسين النوعية، شأنهما شأن الكتب الدراسية التي تفي باحتياجات المناهج التي يتم تحديثها بانتظام. إلا أنه لا بد من القيام بالمزيد. ولا يمكن تحقيق النجاح في السعي إلى تحسين النوعية ما لم يتم تمكين المجتمعات المحلية أنفسها. ولا يقل عن ذلك أهمية تزويد تلك المجتمعات بالأدوات التي تحتاجها لكي تتمكن من التأثير على النوعية وتوفير التدريب لها على استخدام تلك الأدوات. ومن الواضح أن مسائل من قبيل قيود الاقتصاد الكلي التي سيتطور في ظلها قطاع التعليم، وحصة ذلك القطاع الكبيرة نسبيا من النفقات الحكومية، تشكل عوامل ضغط على الحكومة لوضع سياسات تتسم بالكفاءة. وستحسن الحكومة صنعا لو استخدمت المجتمع المدني النشط بصورة أفضل.

الجدول ألف (١)

أجور معلمي المرحلة الابتدائية، حسب الحالة الوظيفية (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	الحالة الوظيفية		
	موظف حكومي	معلم متعاقد	معلم من المجتمع المحلي
بنن (٢٠٠٢)	٥,٢	٢,١	١,٣
بور كينا فاسو (٢٠٠٢)	٥,٨	٥,٦	٢,٢
الكاميرون (٢٠٠٢)	٥,٣	١,٤	٠,٨
تشاد (٢٠٠٢)	٨,٢	—	٢,٣
الكونغو (٢٠٠٣)	٢,٤	٠,٩	٠,٦
كوت ديفوار (٢٠٠١)	٤,٨	—	—
غينيا (٢٠٠٠)	٣,٥	١,١	—
مدغشقر (٢٠٠٥)	٤,٤	—	—
مالي (٢٠٠٠)	٥,٨	١,٥	٠,٩

البلد	الحالة الوظيفية		
	موظف حكومي	معلم متعاقد	معلم من المجتمع المحلي
النيجر (٢٠٠٠)	٨,٩	٣,٥	-
السنغال (٢٠٠٣)	٥,٧	٢,٦	-
توغو (٢٠٠١)	٦,٤	٣,٣	١,٣
المتوسط	٥,٥	٢,٤	١,٣

المصدر : Bourdon and Nkengne (2007).

الجدول ألف (٢)

الزيادة التقديرية في معدل الالتحاق بالمدارس نتيجة لتعيين معلمين من خارج الخدمة المدنية

البلد	العدد الإجمالي للطلاب في حالة تعيين المعلمين من الخدمة المدنية فقط	عدد الطلاب الذين كانوا سيلتحقون بالتعليم نتيجة لتعيين معلمين من خارج الخدمة المدنية	النسبة المئوية للعدد الإضافي من الأطفال الملتحقين بالتعليم	
بنن (٢٠٠٦)	١ ٣٥٦ ٦١٨	٨٥٦ ٩٨٤	٤٩٩ ٨٣٤	٣٧ ٪
بوركينافاسو (٢٠٠٦)	١ ٥٩٠ ٣٧١	١ ٢٩٣ ٢١٤	٢٩٧ ١٥٧	١٩ ٪
الكاميرون (٢٠٠٢)	٢ ٧٢٣ ٣٧١	٢ ٤١٩ ٦٥٤	٣٠٣ ٧١٧	١١ ٪
تشاد (٢٠٠٣)	١ ١٣٩ ٠٤٢	١ ٠٢٨ ٩٠٥	١١٠ ١٣٧	١٠ ٪
الكونغو (٢٠٠٥)	٦١١ ٦٧٩	٥٨٠ ٥٦١	٣١ ١١٨	٥ ٪
غينيا (٢٠٠٣)	١ ١٦٣ ١٢٦	٩٤٧ ٣٢٦	٢١٥ ٨٠٠	١٩ ٪
مدغشقر (٢٠٠٦)	٣ ٦٩٨ ٩٠٦	٢ ٤٦٢ ٦٦٧	١ ٢٣٦ ٢٣٩	٣٣ ٪
مالي (٢٠٠٤)	١ ٥٠٥ ٩٠٣	١ ٣٣٥ ٢٢٨	١٧٠ ٦٧٥	١١ ٪
النيجر (٢٠٠٣)	٨٥٧ ٥٩٢	٦٠٧ ٤٩٧	٢٥٠ ٠٩٥	٢٩ ٪
السنغال (٢٠٠٤)	١ ٣٨٢ ٧٤٩	٩٢٤ ١٧٠	٤٥٨ ٥٧٩	٣٣ ٪
توغو (٢٠٠٧)	١ ٢٠٨ ٦٠٥	١ ٠٧٧ ٦٠٤	١٣١ ٠٠١	١١ ٪
المجموع	١٧ ٢٣٨ ١٦٢	١٣ ٥٣٣ ٨١٠	٣ ٧٠٤ ٣٥٢	٢١ ٪

المصدر : Aliou Diop, 2011.

الجدول ألف (٣)
متوسط نتائج الطلاب في عينة من البلدان الأفريقية

البلد	النتيجة محسوبة بنظام رصد مستوى التحصيل	البلد	النتيجة محسوبة بنظام رصد مستوى التحصيل
بوتسوانا	٥١,٧	ناميبيا	٤٨,١
بور كينا فاسو	٥٢,٧	النيجر	٤٠,٨
الكاميرون	٦٠,٠	السنغال	٤٢,٥
كوت ديفوار	٥١,٣	جنوب أفريقيا	٤٩,٦
غامبيا	٤٠,٤	توغو	٥٢,١
غينيا	٥١,٦	أوغندا	٥٨,٠
كينيا	٦٨,٨	زنزبار	٤١,٧
مدغشقر	٥٨,٤	زامبيا	٤٣,٣
ملاوي	٤٨,٥	زمبابوي	٥٧,٧
مالي	٥٠,٨	المتوسط	٥١,٦
موريشيوس	٦٤,١		

المصدر: (2003) Mingat.

الجدول ألف (٤)
توزيع معلمي المدارس الابتدائية، حسب الحالة الوظيفية، في عام ٢٠٠٩

معلمو المدارس الابتدائية الحكومية		
الحالة الوظيفية	المجموع	النسبة المئوية
معلمون متعاقدون	١٧ ٨٤٣	٤٣,٥ %
موظفون حكوميون	١٤ ٢٨٣	٣٥ %
متطوعو التعليم	٦ ٩٥٧	١٧ %
جهات اتخاذ القرار	١ ٨٤٢	٤,٢ %
المجموع	٤٠ ٩٢٥	١٠٠ %

المصدر: وزارة التربية، إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي (٢٠٠٩).

المراجع

Bourdon, J. and Nkengne-Nkengne, A.-P. (2007). "Les enseignants contractuels: Avatars et fatalités de l'Education pour Tous", available at http://www.ciep.fr/conferences/CD_professionnalisation/bak/pages/docs/pdf_interv/Bourdon_Nkengne.pdf

(تم الاطلاع عليه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) Aliou Diop, 2011

مؤتمر وزراء التربية في البلدان الناطقة بالفرنسية، ٢٠٠٧، تقرير برنامج تحليل الأنظمة التعليمية

مؤتمر وزراء التربية في البلدان الناطقة بالفرنسية، داكار، ٢٠١٠، برنامج تحليل الأنظمة التعليمية، تقييم السنغال.

إدارة التخطيط والإصلاح التعليمي، ٢٠١١، تقرير الأداء لعام ٢٠١٠ لوزارة التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم باللغات الوطنية، داكار

Diagne, Abdoulaye, Cabral, François Joseph, Robillard, Anne-Sophie and Cissé, Fatou, "Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in Africa: the Case of Senegal", Research paper, March 2011, Consortium pour la recherche économique et sociale (Consortium for Economic and Social Research (CRES))

Diop, Aliou, "Politique de recrutement des enseignants non fonctionnaires et qualité de l'éducation de base au Sénégal: quels enseignements vers l'Education Pour Tous (EPT)?", international thesis written jointly for the University of Burgundy and Cheikh Anta Diop University (Dakar), June 2011

Mingat, A., "Eléments analytiques et factuels pour une politique de la qualité dans le primaire en Afrique subsaharienne dans le contexte de l'Éducation Pour Tous".
غران باي (موريشيوس): الاجتماع الذي يعقد كل سنتين لرابطة تطوير التعليم في أفريقيا، ٢٠٠٣